جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم : العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص:مالية وتجارة دولية

أثر السياسة الحمائية على التجارة الخارجية

دراسة حالة الجزائر 1990- 2014

مقدمة من طرف الطالب:

برحال عبد الفتاح

تحت إشراف الأستاذة:

د. هني أمينة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا			
مقررا			
مناقشا			

السنة الجامعية :2018/2017

الإهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن تسعة أشهر وغمرتني بحنانها وكانت سندا لي في دربي وعانت الحلو والمر حتى أوصلتني إلى ما أبغي إلى أغلى ما أملك في الوجود ....أمي.

إلى الذي تكفل المشقة في تعليمي ولم يبخل علي بشيء إلى الذي رباني وأرادني أن أبلغ المعالي إلى الذي كان مثلي الأعلى في الصبر والطاعة لله إلى أعز ما عندي.....أبي.

إلى كل من قاسموني مرارة العيش وحلاوتها وحب الوالدين وطاعتهما.

والى كافة الأساتذة اللذين كانوا لي سندا في تقديم هذا العمل المتواضع.

عبد الفتاح

تقدير وتشكر

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا
الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على إتمام
عملنا نحمدك يا رب حمدا يليق بمقامك وجلالك عظيم.

جرت العادة أن يكون كل وراء إعداد وبحث أشخاص منهم من
يساهم بالنصح والبعض بالتوجيه ومن باب الجميل لأن نتقدم
بتشكر اتنا الخالصة:

***إلى من لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وإرشاداته الوجيهة**

***إلى كل من مدني مداد العون لإنجاز هذا العمل المتواضع.**

عبد الفتاح

فهرس الموضوعات

الموضوع	
إهداء	
شكروتقدير	
فهرس	
قائمة الجداول	ا
المقدمة العامة	1 - 2
الفصل الأول : الإطار النظري للتجارة الخارجية	
تمهيد	04
المبحث الأول: أساسيات التجارة الخارجية.	05
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية .	05
المطلب الثاني : أهمية التجارة الخارجية.	07
المطلب الثالث:أسباب قيام التجارة الخارجية.	08
المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتجارة الخارجية .	11
المطلب الأول :النظرية الكلاسيكية .	11
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية .	12
المطلب الثالث: النظريات الحديثة.	16
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني : ميزان المدفوعات وسياسات التجارة الخارجية	
تمهيد	20
المبحث الاول : أساسيات حول ميزان المدفوعات	21
المطلب الاول : ماهية ميزان المدفوعات.	21
المطلب الثاني : الاختلال و التوازن في ميزان المدفوعات	23
المطلب الثالث : أسباب عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية و كيفية علاجه	26
المبحث الثاني: أساسيات السياسة الخارجية .	30
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية الخارجية .	31
المطلب الثاني :أهداف السياسة التجارة الخارجية	31
االمطلب الثالث :أنواع سياسة التجارة وأدوات سياستها	34
خلاصة الفصل	38

الفصل التطبيقي: أثر سياسة التجارة الدولية على الأداء الاقتصادي في الجزائر 1990-2014	
تمهيد	41
المبحث الأول : نظرة عامة حول سياسة التجارة الدولية ما بعد الاستقلال إلى 1989.	42
المطلب الأول : الرقابة على التجارة الدولية في الجزائر خلال المرحلة 1962 إلى 1970	42
المطلب الثاني : تنظيم و تطوير التجارة الخارجية في الجزائر خلال مرحلة الاحتكار من 1970 إلى 1979	43
المطلب الثالث : تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر خلال 1980-1989	44
المبحث الثاني: الإصلاحات في مجال تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	46
المطلب الأول: مرحلة التحرير التدريجي خلال الفترة 1990-1993	46
المطلب الثاني: مرحلة الانتقال إلى تحرير الكامل للتجارة الخارجية بدءا من 1994 – 2000	47
المطلب الثالث: سياسة التجارة الدولية في ظل المخططات التنموية 2001- 2014	48
المبحث الثالث: تقييم فعالية سياسة التجارة الدولية على الأداء الاقتصادي في الجزائر 1990-2014	52
المطلب الأول: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي للفترة 1990-1999	52
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي للفترة 1990-1999	55
المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي للفترة 2000-2014	58
المطلب الرابع: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي للفترة 2000- 2014	63
خلاصة الفصل	70
الخاتمة العامة	74-73
المراجع	78-76

المقدمة

- **مقدمة**

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية حيث توفر الاقتصاد ما تحتاج إليه من سلع و خدمات غير متوفرة محليا، من خلال نشاط الاستيراد و في نفس الوقت تمكنه من التخلص ما لديه من فائض من السلع و الخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، تعتبر العمليات الاقتصادية سواء الوطنية او الدولية محركا أساسيا لنشاط التجارة الخارجية و ترجع هذه الصفقة التي تتميز بها التجارة الخارجية إلى الإنسان و رغبته،و هذا ليلبي ما يحتاج اليه في حياته اليومية المتزايدة وباستمرار، فالتجارة ما هي إلا مجموعة من العلاقات التي تربط بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين و الأعوان الاقتصادين الغير المقيمين و ذلك في مختلف دول العالم.

و تعتبر التجارة الخارجية بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية و أداة تعكس الواقع الحالي لهياكل اقتصادية و انتاجية للدول النامية و مدى استقلالها أو تبعيتها للدول المتقدمة، كما يمكن تقديمها على أنها الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة بحيث نتيح للمحافظة على توازن ميزانها التجاري، ولكن ما نلمسه في هذا المجال أنه و باختلاف استراتيجيات و السياسات متضحة فإنه من المستحيل والصعب تحقيق التوازن بين الصادرات و الواردات أو ما يسمى بميزان المدفوعات.

- **<u>الاشكالية</u>**:

"ما أثر السياسة الحمائية على التجارة الخارجية؟ "

- **<u>الأسئلة الفرعية</u>**:

و تندرج تحت الاشكالية الرئيسية العديد من الأسئلة الفرعية و أهمها:

- ماهي أهم النظريات و السياسات التي تحكم التجارة الخارجية في العالم؟
- ما هي وضعية ميزان المدفوعات بعد تطبيق السياسة الحمائية على التجارة الخارجية؟
- ما أثر السياسة الحمائية على بعض المؤشرات الاقتصادية؟
- كيف أثرت السياسة الحمائية المتبعة على الاقتصاد المحلي؟

- **الفرضيات :**

للإجابة على التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- إن وضع السياسة الحمائية يساعد النشاط المحلي أو الخاص باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد.
- تنتهج الجزائر سياسة حمائية تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

- **أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة بحث و تحليل السياسات التجارية التي اشتملت التجارة الخارجية والميزان التجاري.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- إحساسنا بالموضوع و اهميته خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها معظم دول العالم.
- الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بالتجارة الخارجية، و خاصة أنها في صميم تخصصنا.
- يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة.

- **أهداف الموضوع:**

- محاولة الاطاحة بموضوع التجارة الخارجية و ميزان المدفوعات
- تسليط الضوء على العلاقة بين السياسات التجارية و التجارة الخارجية.
- تقديم اطار نظري مفهوم عن التجارة الخارجية.

- **منهج البحث:**

- المنهج الوصفي: تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتجارة الخارجية و ما يتعلق بالسياسات التجارية.
- المنهج التحليل: تطرقنا إلى تحليل الجداول و الاحصائيات و ربطها بالأهداف الاقتصادية العامة.

- **الدراسات السابقة:**

1- دراسة: عبد الحميد حمشة، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة- دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جمعة محمد خيضرا بسكرة،2013

2- دراسة: تركية صغير، سياسة التجارة الدولية في الجزائر و انعكاساتها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014، مذكرة ماجيستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي 2015

الفصل الأول

تمهيد:

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما ان تستقل باهتمامها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة او نامية حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الانشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخرين أين تمثل تجارة داخلية،وبينها وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية.فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعان من فروع الاقتصاد الوطنيوتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة.

يعتبر هذا الفصل تقديما للتجارة الخارجية وأهم نظرياتها في الفكر الاقتصادي ابتداء من النظرية الكلاسيكية وصولا إلى التوجهات الجديدة.

- **ماهية التجارة الخارجية:**

1) معنى التجارة لغة: التجارية من التجارة و يرجع أصلها إلى تجر بمعنى باع و اشترى و منه الأرض المتجرة يتجر إليها، و ناقة تاجر أي: نافقة في التجارة و السوق و هي في الأصل مصدر دال على المهنة [1].

2) معني التجارة في الاصطلاح: و تعني تقليب المال أي بالبيع و الشراء لغرض الربح و من الألفاظ المرادفة للتجارة عند الفقهاء البيع و السمسرة و هم يبحثون أحكامها في باب البيوع غالبا.[2]

3) معنى الخارجية لغة: الخارجية من الخارج من الفعل خرج، و الخروج نقيض الدخول، و يراد به معاني اخرى و من اهم هذه المعاني التي يطلق عليها لفظ الخارجية كل ما فاق جنسه و التأديب.

4) معني الخارجية اصطلاحا: من خلال بحثي لم أقف على تعريف اصطلاحي لمصطلح الخارجية وحدها و لكنهم يعرفونها عندما تكون مضافة لأمر آخر كالتجارة الخارجية فيمكن تعريفها بالاستعانة بمعناها اللغوي و المعني العام لها بأنها نقيض الداخلية، و معنى ذلك العلاقات خارج نطاق الدولة الاسلامية و المجتمع الاسلامي مع الأمم الأخرى فهذا هو المعنى الذي يراد هنا.[3]

و المصطلح المعاصر عند الاقتصاديين هو الدولية أو الدولي و معناه واضح فالمراد به العلاقات بين الدول.

المبحث الأول: أساسيات التجارة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

استعمل لفظ التجارة الخارجية لاول مر في الفترة التي سادت فيها نظية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، و عن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الاجنبية.

تشكل التجارة مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببا من أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما انها تسمح لهذه الدول ان تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها.[4]

و يقصد بالتجارة الخارجية " عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها" من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة الاطراف.[5]

كما يمكن أن نعرفها بأنها مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية و القائمة على أساس التدفقات المالية و المادية و الخدماتية المتبادلة بين الدول، حيث جانب الصادرات يعبر عن القدرة الانتاجية للاقصاد و القابلة للتحول إلى دول أخرى، بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من المطلب الكلي، كما أنها بصفة مختصرة تعبر عن كلا من الصادرات و الواردات المنظورة و العير

[1]- ابن منظور. لسان العرب، الرازي ، المصباح المنير ص 73

[2]- لجنة وزارة الأوقاف. الموسوعة الفقهية (151/10)

[3]- الشوكانين محمد بن علي ، نيل الأوطان من أحاديث سيد الأخيار شرح ملتقى الأخبار، دار الجيل. بيروت (1973م)(342/5)

4- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996، ص13

المنظورة[1]، أو بطريقة أخرى هي التي تتم بين الدول خلال عمليات الاستيراد و التصدير، حيث يتم انتقال السلع و الخدمات و الموارد المالية من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية و مالية.

إضافة إلى التعاريف السابقة يمكن أن نظيف أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، و تتكون من عنصرين أساسيين هما: الصادرات و الواردات بصورتيهما المنظورة و غير المنظورة.

أما فيما يخص مفهوم التجارة الدولية، و التجارة الخارجية، فهناك من يعتبرهما وجهات لعملة واحدة، لكن هناك من يقول أنه إذا انتقلنا إلى مصطلح "التجارة الدولية "لنعرف الفرق بينه و بين مصطلح "التجارة الخارجية"، فإنه يمكن القول أن الاختلاف بينهما كبير: فالمصطلح الثاني – أي التجارة الخارجية- جزء من المصطلح الاول – أي التجارة الدولية – فهذا المصطلح يخرجنا من إيطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية، و يضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نرها في عالمنا المعاصر بحيث تشمل كل من :

- التبادل الدولي السلعي: أي التجارة الخارجية في إيطارها الكلاسيكي (منظورة).
- التبادل الدولي الخدمي: أي التجارة الخارجية في إيطارها المعنوي (غير منظورة)
- الهجرة الدولية: أي انتقال عنصر العمال بين دول العالم.
- الحركة الجولية لرؤوس الأموال إي انتقالها بين الدول العالم المختلفة.
- التوافق البيئي: و هو أحد منجزات "جولة الأوروغواي" الثامنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تم إطلاقها في أول جانفي 2002، و قد اكتسب تعميم و انتشار المصطلح "التجارة الدولية" بعدا رسميا، في إيطار هذه الجولة حيث أحلت اصطلاح "تحرير التجارة الدولية" محل اصطلاح "التجارة الخارجية"[2]. فيقصد بالتجارة الدولية، التجارة الخارجية أي تلك التي تمارس خارج الحدود السياسية للدول.

على الرغم من ان التجارة سواء داخلية أو خارجية هي نتيجة لقيام التخصص و تقسيم العمل[3]، فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية إلى تأكيد الفوارق بينها و بين التجارة الداخلية استنادا إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية:[4]

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.
- اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجدأن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة و لكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.

[1]- الصادرات و الواردات المنظورة تمثل السلع أما الصادرات و الواردات الغير منظورة فتمثل الخدمات.

[2]- سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثاني، 2005 ص32.

[3]- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر. 2002ص14.

[4]- حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص14.

- التجارة رالخارجية تتم مع نظم اقتصادية و سياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية تتم في ظل نظام واحد.
- وجود عقبات و موانع و تشريعات و قوانين تنظم التجارة الخارجية و تختلف عن التشريعات التجارة الداخلية.
- تقوم التجارة الخارجية على قاعدة ثابتة هي قاعدة التصدير و الاستيراد، و إذا كان من المتصور أن تستورد دولة أكثر مما تصدر أو تصدر أكثر مما تستورده فإنه من النادر – و إن لم نقل من المستحيل- أن توجد دولة خارجة.

و قد برزت التجارة الخارجية الدولية لحل معظلة عجز الدولة عن القيام بمقردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع و الخدمات لعدم وجود و قدرتها على انتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيات أو الادارة الحديثة لدى بعض الدول لانتاجها بتكلفة أقل.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء أكان ذلك المجتمع متقدما او ناميا. فالتجارة الخارجية تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فنح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، و تساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك و الاستثمار.

- تخفيض الموارد الانتاجي بشكل عام.
- تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الانتاجية و التنافسسية في السوق الدولي و ذلك لارتباط هذا المئشر بالامكانيات الانتاجية المتاحة. وقدرة الدولة على تصدير مستويات الدخول فيها و قدرتها كذلك على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و ماله من آثار على الميزان التجاري .
- كما ان هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية فالتنمية الاقتصادية و ما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم و نمط التجارة الخارجية.
- كما ان التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي و في مستواه، و الاتجاه الطبيعي هو ان يرتفع مستوى الدخل القومي و تزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع و إذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج

و تكمن أهمية التجارة الخارجية في انها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر الاقتصاد و ما يحتاج إليه من سلع و خدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، و في نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فائض من السلع و الخدمات المختلفتة من خلال نشاط التصدير، و تؤثر هذه النشاطات

الاستيرادية و التصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الانتاج، الدخل و العمالة)، وعلى الأسواق النقدية و المالية (أسواق النقود و الصرف الأجنبي).[1]

لقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية و الاقليمية على مدى الخمسة العقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم و إلى تعظيم كبير في حجم التدفقات السلعية و النقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على اقتصاديات مختلف دول العالم.[2]

تتجلى أهمية التجارة الدولية فيما يلي:

- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديد أمام منتجات الدول، و تربطها مع بعضها البعض.
- تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك و الاستثمار.
- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الانتاجية و التنافسية في السوق الدولية و ذلك لارتباط هذا المؤشر بالامكانيات الانتاجية المتاحة، و قدرة الدولة على التصدير و مستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، و انعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و مالها من آثار على الميزان التجاري.
- نقل التكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة و تعزيز التنمية الشاملة.

كخلاصة يمكن القول أن التجارة الخارجية ساهمت في السابق في ميلاد و تطوير الرأسمالية و تساهم حاليا في تقديم العديد من الدول كالدول الصناعية الجديدة (دول جنوب شرق آسيا مثلا)، التي تطورت بفضل حجم صادراتها، بالأساس فكلما تطورت هذه التجارة ارتفعت مداخيل الدول من العملة الصعبة ومن وسائل الانتاج مما ينعكس إيجابيا على اقتصادها الداخلي.

المطلب الثالث:أسباب قيام التجارة الخارجية

تقوم التجارة بين رالدول لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة، و في كلتا الحالتين تتخصص الأقاليم بسبب وجود موارد معينة لدى بعضها البعض غير موجودة لدى البعض الآخر، مما يجعل مثل هذا التخصص معقولا و مربحا، كأن تملك إحدى هذه الدول مساحة كبيرة من الأرض و عددا قليلا من السكان نسبيا، و يعتبر هذا أفضل مزيج من الموارد الانتاجية اللازمة للتربية المثلى للأبقار مثلا و تملك دولة أخرى أراضي قليلة و كثيرا من العمال الماهرين و راس المال، و مثل هذا المزيج يحقق انتاجا صناعيا أفضل فتتخصص الأولى في انتاج الأبقار و بيع اللحوم، و في المقابل تتخصص الثانية في المنتجات الصناعية و بيعها في الدولة الأخرى.

يتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ، و تحدث هذه التجارة لأن دخل معظم الناس في تلك الدول يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، و كذلك لأنها تملك معظم الصناعات المتخصصة و منه يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية:[3]

- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.

[1] عبد العزيز عبد الرحيم سلمان، التبادل التجاري، الأسس، العولمة و التجارة الالكترونية، دار الحامد، الطبقة الأولى، عمان الأردن.

[2] - طالب محمد عوض، التجارة الدولية، نظريات و سياسات، دار وائل للنشر، الأردن 2004. ص14.

[3] - حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص16.

- وجود فائض في الانتاج.
- الحصول على الارباح.
- رفع مستوى المعيشة.
- التخصص الدولي: إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في اشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.
- تفاوت التكاليف و الأسعار لعوامل الانتاج و الاسعار المحلية: إذ بعد تفاوت تكاليف الانتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها و بالذات في الدول التي تملك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير[1]، الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الانتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الانتاج مقارنة بالدولة الثانية.
- اختلاف مستوى التكنولوجيات من دولة لأخرى: يتباين الأسلوب الانتاجي و المعرفة الفنية بين الدول تباينا كبيرا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدولة المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيا في انتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع مواد الخام مثل: النفط، المعادن و القطن.
- اختلاف ظروف الانتاج: فبعض المناطق تصلح لزراعة البن و الشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، و تستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بانتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.
- اختلاف الميول و الأذواق: فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى و لو توفر البديل المحلي منها، و تزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي.

- العوامل المؤثرة في قيام التجارة الخارجية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الخارجية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية ، و من أهم العوامل نميز :

1) إنتقال الأيدي العاملة[2] :

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى : و الذي يرجع إلى تفاوت المستوى الإقتصادي بين الدول .

- إختلاف درجة المهارة على المستوى الإقتصادي بين الدول .

[1]- اقتصاديات الحجم الكبير مفهوم تم تطبيقه في الأساس في مجال التصنيع فحواه أنه كلما زاد حجم المشروع كلماحقق إنتاجا أكبر بتكلفة أقل على عكس المشروع صغير الحجم.

[2]- حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص28(بتصرف).

- الندرة النسبية و الندرة المطلقة للعمالة .

- تفاوت مستوى المعيشة و الحضارة ، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال

- درجة تقدم الإقتصادي : ففي حالة الرواج يزداد الطلب على العمالة.

- العوامل السياسية : الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود و تأثر القدرة الشرائية.

2) رأس المال :

- سعر الفائدة الحقيقي : إنتقال الأموال يكون تبعا لمعدن الفائدة المرتفع .

- سعر الخصم : إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لإنتقال رؤوس الاموال
- سعر الصرف : راس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى و يزيد حجم التبادل و الحوافز على إستثمار في البلدان الاخرى .

3) التكنولوجيا :

- إن إختراع الآلات الجديدة تساهم في إنتاج و التغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد التكاليف الوقت و الجودة مما يؤثر على التبادل التجاري .

إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة التجمعات الجهوية و المنضمات الدولية الإنتفاع الإقتصادي كلها عوامل أثرت على التجارة الدولية .

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

- إن الهدف من نظريات التجارة الخارجية بشكل عام هو الإجابة عن الأسئلة الثلاثة التالية :
- **السؤال الاول :**لماذا تقوم التجارة الخارجية بين الدول ؟؟ أي ما هي السلع التي يتم التجارة فيها بين الدول المختلفة ؟ وما سبب تخصص دول ما في إنتاج سلع معينة و القيام بتصديرها إلى الدول الأخرى ، و ما هو السبب في تخصص جول ما في إستراد سلع معينة ؟
- **السؤال الثاني :** ماهي معادلات التبادل ؟ أي : ماهي أسعار السلع التي تتبادل دوليا ؟ و هل هي الأسعار تزيد أم تقل عن الأسعار التي تباع هذه السلع في السوق المحلية ؟
- **السؤال الثالث :**ماهي المكاسب التي تحصل عليها الدول من قيام التجارة بينها ؟ بمعنى إذا قامت التجارة بين دولتين فمن يكسب اكثر الدول الفقيرة ام الدول الغنية الكبيرة ؟
- ويهدف هذا المبحث إلى عرض و تحليل أهم نظريات التجارة الخارحية و الأكثر شهرة وهي نظرية الميزة المطلقة التي قدمها أبو الإقتصاد و الاكثر أدم سميث و نظرية الميزة النسبية التي قدمها ريكاردو وتطويرها ثم نظرية وفرة عناصر الإنتاج التي أشترك في صياغها كل من هيكشر.آولين ثم تناول أهم الإتجاهات الحديثة في تفسير النمط السائد للتجارة الخارجية في الوقت الراهن .[1]

- المطلب الأول :النظرية الكلاسيكية .

تفسير نظرية التكاليف المطلقة التي أطلقها آدم سميث أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إستنادا -
إلى إختلاف التكاليف المطلقة لإنتاج السلع بين الدول و لتوضيح فكرة التكلفة المطلقة سوف نفترض الآتي :

الأول : ان العالم يتكون من دولتيين فقط . وأن هذا العالم الإفتراض ينتج سلعتيين هما : الملابس القطنية وألواح الصلب .

ثانيا :أن معادلات الأجور بين الدول المتبادل فيما بينها متساوية و أن أجر ساعة العمل تساوي دولار واحد في كلا من الدولتين .

ثالثا :كانت تكلفة لإنتاج قطع الملابس القطنية في دولةA 3 ساعات عمل (أي 3 دولار) بينما يتم إنتاجها بتكلفة قدرها 6 ساعات عمل أي و من ثم يمكن و ضع البيانات المفترضة السابقة في جدول (1) على النحو التالي :

السلعة / الدولة	قطعة من الملابس تتكلف	لوح واحد من العلب يكلف
A	3	6
B	6	3

وطبقا لنظرية التكلفة المطلقة فإن الدولةAتنتج الملابس بتكلفة مطلقة أقل لأن وحدة الملابس تتطلب 3 ساعات عمل في الدولةA بينما تتطلب الوحدة نفسها 6 ساعات عمل في الدولة B .

و على ذلك تتخصص الدولة A في أنتاج الملابس و الدولة B في إنتاج لوح الصلب .

[1]- مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلي الحقيقية، بيروت لبنان، 2003، ص71

- وبهذا فإن هذه النظرية تكون قد أجابت عن :

- سبب قيام التجارة بين الدول A و B و هو إختلاف التكلفة المطلقة لإنتاج السلعتيين مما أدى إلى تخصص الدولة A في إنتاج الملابس لان تكلفتها المطلقة أقل و سوف تصدر الفائض منه .

- مكاسب الدولة A و B من قيام التجارة الخارجية : حيث يترتب على قيام التجارة بين الدولتين زيادة الإنتاج العالمي من الملابس و من لوح العلب.

و بمعنى آخر فإن آدم سميث أرجع قيام التجارة الخارجية إلى إختلاف النفقة المطلقة و تمتع الدولة بميزة مطلقة في سلعة معينة و أن المكاسب من التجارة ستنتج عن التخفف و تقسيم العمل الدولي و إتساع السوق الدولي . و لكن السؤال الخاص بالأسعار الدولية التي يتم التبادل أساسها بعد قيام التجارة الخارجية بين الملابس و اللوح الصلب فلم تتمكن نظرية التكلفة المطلقة من الإجابة عليه.

الانتقادات الموجهة لنظرية التكاليف المطلقة :

-ان الانتقاد الاساسي انظرية التكاليف المطلقة و الذي ترتب عليه ظهور نظرية جديدة عرفت بنظرية التكاليف المقارنة (النسبية).

-المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية .

1) نظرية التكاليف النسبية :

قامت نظرية التكاليف النسبية التي قدمها "ديفيد ريكاردو" على اساس صحة و منطقية فروض المذهب الكلاسيكي و التي في مقدمتها التوظف الكامل للموارد الاقتصادية و استبعاد دور النقود لحيادتها على الجانب الحقيقي و تحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد.

- واعتمدت النظرية ايضا على سريان خصائص و فروض المنافسة الكاملة في اسواق السلع والخدمات و في اسواق عناصر الانتاج ، و على ضوء هذه الفروض الكلاسيكية العامة صاغ ريكاردو نظريته عن التكاليف النسبية ليبرهن ان الدولة الاقل انتاجية من الدول التي تتاجر معها (الشركاء المتعاونون) يمكنها الاستفادة ايضا من عملية التبادل الدولي للسلع ، موضحا ذلك بمثاله الشهير عن انتاج القماش و الزبيب (سوف نستبدل النبيذ في مثال ريكاردو الاصلي بسلعة اخرى و لتكن الزبيب). في كل من الدولة A وb ، اذ يمكن انتلج هاتين السلعتين في كلا البلدين لكن انتلج ساعة العمل في السلعتين يختلف بين البلدين .
- كما يتضح ايضا ان العالم الذي يتكون من دولتين قد حقق مكسبا من قيام التجارة تتمثل في الوفرة في ساعات العمل نتيجة التخصص التام من قبل كل دولة من الدولتين في انتاج و تصدير ساعة واحدة ، و هذا الوفر يمكن توجيهه ليتبادل مع سلع التكلفة الاعلى، ومن ثم فكانما حصلت الدولة غلى السلعة

نفسها من التجارة بتكلفة تقل عما عما كانت انتجتها بمواردها المحدودة ، وبشكل محدد فان وصل ريكاردو الى ان الدولة A الاقل انتلجية من الدولة B قد حققت مكسبا عندما قامت بالتجارة مع الدوللة C الاكثر كفاءة.[1]

و ما سبق يمثل الفكرة الأصلية التي انطلق منها ريكاردو لبناء نظرية الميزة النسبية التي نعرفها بالشكل الحالي، فالنظرية الأصلية تعرضت لتنقيحات و تعديلات عديدة و لم يتبقى منها إلا الفكرة السابقة، التي تعتبر الأساس المباشر لهذه النظرية و من أهم هذه الفروض:

1) اعتقد ريكاردو أن العمل أساس القيمة، فتقاس تكلفة إنتاج الوحدة من سلعة ما بكمية العمل المبذول فيها، و في ظل فروض المناقسة الكاملة في أسواق السلع و الخدمات و عناصر الانتاج في الدولتين فإن:

- وحدات العمل المستخدمة في الانتاج و الوحدات المنتجة من السلعتين تكون متماثلة و متجانسة في الدولتين، و أن الأحور متساوية في الدولتين بحيث أن ما يجعل قيمة السلعة مختلفة من دولة إلى أخرى هو عدد وحدات العمل المبذولة في إنتاجها.
- سعر الوحدة من أي من السلعتين يعادل تماما التكلفة الحدية لوحدة العمل طبقا لفروض المناقسة الكاملة.

2) حرية إنتقال عنصر الانتاج و خاصة العمل داخل الدولة الواحدة، بينما لا يمكنه انتقال عناصر الانتاج و خاصة العمل بين الدولتين، فطبقا لريكاردو فإن تجارب الماضي تبين أن عدم توافر الأمان و كذلك كراهية كل انسان مغادرة مسقط رأسه و العيش في ظل حكومة أجنبية يعيقان تنقل رأس المال و العمل بين الدول المختلفة.
3) عدم وجود تكلفة نقل بين الدولتين.
4) أن العالم يتكون فقط من دولتين، و كل دولة منها تنتج سلعتين فقط.

و على ضوء الفروض السابقة يمكن شرح نظرية التكلفة النسبية و التي يطلق عليها نظرية الميزة النسبية أيضا، على أساس أن الميزة عكس التكلفة من خلال المثال في الجدول1.

جدول (2) تكلفة انتاج الوحدة من السلعتين مقاسة بساعات العمل

السلعة / الدولة	قطعوة واحدة من الملابس تتكلف	نوع واحد من الصلب يتكلف
A	10	8
B	12	6

[1]- الصادق بوشناقة، الآثار المحتملة لانظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في قطاع صناعة الأدوية (أطروحة الدوكتوراه غير منشورة)جامعة الجزائر.2007/2006، ص3

ومن بيانات الجدول نستطيع تكوين الجدول التالي:

A	B
تستطيع إنتاج لوح صلب واحد في 0.50 يوم	تستطيع إنتاج لوح الصلب نفسه(القيمة نفسها) في 0.25 يوم
تستطيع إنتاج وحدة واحدة من القماش في 0.52 يوم	تستطيع إنتاج وحدة القماش نفسها في 0.33 يوم

- ومن هنا نستخلص أن النظرية أجابت على السؤال الأول وهو: لماذا تقوم التجارة بين دولتين؟ أو ماهو نمط التجارة؟ حيث تقوم التجارة بسبب إختلاف الميزة النسبية (اختلاف التكلفة النسبية) وتتخصص الدولة في إنتاج السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل وتستورد السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أكبر.
- وأجابت النظرية عن السؤال الثاني وهو: ما هو المكسب من التجارة؟ ودلك بتحديد مكسب كل دولة من التجارة بمقدار ما يتوفرون تكلفة العمل ويدفع المكسب الذي سيتحقق من قيام التجارة الخارجية بين دولةA ودولة B إلى هذا النمط من تخصص في السعتين فتخصص الدولة B في إنتاج والتصدير الصلب سوف يمكنها من تصدير اللوح صلب يكلفها 6 ساعات مقابل قطعة ملابس كانت تكلفتها 8 اعات عمل وتوفل دولة 2B ساعات عمل في كل وحدة وفي المقابل وإن دول A سوف تبادل قطعة ملابس تكلفها 10 عامل بوحدة القماش كانت تكلفتها 12 عامل في السنة وتوفر ساعتين عمل في كل وحدة كما يتضح أيضا أن العالم الذي يتكون من دولتين قد حقق مكسبا من قيام التجارة وقدره 4 ساعات حصلت دولة A منها على ساعتين ودولة B حصلت على ساعتين A من المثال في دولة التي لها ميزة مطلقة أقل في الإنتاج السلعتين وبمعنى آخر يمكن إستخلاص أن مكسب الدولة A من التجارة لن يكون أكبر من مكسب الدولة B إذا غيرنا الأرقام التي إعتمد عليها ريكادو ولكن هذه النظرية لم تقدم إجابة عن السؤال الثالث وهو: ما معدل التبادل الدولي للسلعتين لأن النظرية ببساطة قد قامت على إفتراض أن معدل التبادل الدولي هو صلب: 1 قماش

- **<u>إنتقادات نظرية الميزة النسبية:</u>**

رغم البساطة والمنطقية اللذين طبعا هذه النظرية: إذ تفسر بشكل واقعي بسبب ازدهار التجارة العالمية، ومصلحة البلدان المختلفة في إجراء عملية التبادل. إلا أنها مع ذلك لا تتمتع بأي أهمية في ظل المناخ الاقتصادي السائد في يومنا هذا: والسبب في ذلك أن ريكارد وعندما وضع نظريته افترض أن العمل ورأس المال والمشروعات غير قادرة على الانتقال إلى الخارج لكن بعد مضي قرن ونصف، وفي ضوء ما آلت إليه التجارة العالمية أصبحت فروض نظرية ريكارد وفي محل شك وأصبحت الاهمية الآن لا للتفوق النسبي بل للتفوق المطلق.

- ويمكن حصر أهم الانتقادات التي واجهت نظرية ريكارد وفي الآتي:

الانتقاد الاول: افتراض النظرية أن العمل هو أساس القيمة أي قيمة الوحدة (السعر الطبيعي) من السلعة تقاس بكمية العمل فقط المبذول في إنتاجها متجاهلة القوى كافة التي تحدد القيمة(الثمن) والقيمة كما تقرر النظرية الاقتصادية تحدد بقوى الطلب والعرض.

الانتقاد الثاني:

افتراضها أن معمل التبادل الدولي هو1 مقابل 1 وهذا راجع إلى افتراض أن الانتاج يتم في ظل قانون ثبات النفقة وجوهر هذا القانون يعني أن تخصص الدولة B بعد قيام التجارة في انتاج الصلب ومن ثم زيادة حجم الانتاج منه وما يترتب عليه من سحب عناصر الانتاج التي كانت تستخدم في انتاج القماش لن يترتب عليه عليه زيادة في الطلب على هده العناصر وسوف تظل تكلفتها ثابتة وترتب على هذا الافتراض عدم تمكن النظرية من التوصل إلى إجابة محددة للسؤال الثالث الخاص بتحديد معدل التبادل الدولي للسلعتين.

2) تطوير نظرية الميزة النسبية:

تم تطوير نظرية الميزة النسبية من خلال السعي إلى معالجة أوجه القصور التي تمثلت في الفروض التي قامت عليها النظرية وخصوصا فرض العمل أساس القيمة وفرض معدل التبادل (1-1) ولكن دون المساس بمنطق النظرية.

2-1 التكلفة النسبية بدلالة تكلفة الفرصة البديلة:

تقوم فكرة "هابرلر" الاقتصادي الكلاسيكي على استخدام مفهوم تكلفة الفرصة البديلة بدلا من تكلفة العمل في المقارنة بين تكلفة إنتاج السلعتين في الدولتين فتكلفة الفرصة البديلة لانتاج لوح واحد من الصلب في عدد الوحدات من القماش وكذا إضافة عنصر رأس المال مع العمل في العطية الانتاجية وكذلك حاول الاجابة عن أسباب وكيفية حساب الكفاءة النسبية لانتاج السلع.

- **توازن التجارة الدولية في حالة دولة واحدة:**

يفترض نموذج التجارة الدولية في حالة دولة واحدة وجود عالم تنافسي ليختبر اختيارات الانتاج والاستهلاك والتجارة المتاحة أمام الدولة وحيث يفترض النموذج المبسط للميزة النسبية(وجود دولتين وسلعتين في ظل تكلفة بديلةثابتة ولا توصف الطلب على المنتج) فإن نموذج التوازن هذا يستخدم منحنيات السواء الجماعةCTC CommuntyIndifferenceCurces لتشير إلى جانب الطلب لتفصح عن تفصيلات المستهلكين ومنحنى الانتاج في ظل تزايد تكاليف الفرصة.[1]

2-2 تحديد معدل التبادل الدولي(نظرية القيم الدولية) :

جاء هذا التطوير لنظرية التكلفة النسبية على يد الاقتصادي جون ستيوارت ميل حيث قام بتثبيت التكلفة لكل من السلعتين وافترض بدلا من ذلك أن الذي يتغير هو حجم الانتاج من السلعتين، وبذلك فقد حرر ميل نظرية ريكاردو من افتراض أن العمل هو أساس القيمة، كما عالج ميل مسألة تحديد معدل التبادل الدولي من خلال استخدام منحنيات الطلب المتبادل وركز ميل على الكفاءة النسبية للعمل ولس التكلفة النسبية للعمل.[2]

المطلب الثالث: النظريات الحديثة

جاءت هده النظرية الحديثة لتفسيرالتجارة الخارجية او نظرية نسب عناصرالانتاجfactor proportions theory والتي قدمها كل من الاقتصادين السويدين"هيكشر" وتلميذه" اولين" فعلى الرغم ان ماجاء به هيكشريختلف كما سنرى عما جاء به اولين الا أنه غالبا مايتم إدراج مساهمتهما معا تحت عنوان "النظرية الحديثة في التجارة الخارجية.

[1]- عبد المنعم مبارك، محمود يونس، اقتصادياتالنقود و التجارة الدولية، دار الجامعة، الاسكندرية، 1996، ص29.

[2]- سكينة بن حمودة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة.

وفي سبيل تحليل اسباب قيام التجارة الخارجية قامت النظارية الحديثة على مجموع من الفروض التي تعتبر أكثر واقعية من الفروض التي قامت عليها النظريات السابقة (الميزة المطلقة أوالميزة النسبية أو اختلاف معدلات التبادل الداخلية) كما إستخدمت النظرية الحديثة مجموع من المفاهيم و المصطلحات و الأدوات التحليلية الإقتصادية في توضيح و تقريب ما توصلت إليه من النتائج و تبدأ هذه الافتراضات بأن أي سلعة يمكن انتاجها من خلال توظيف عنصرين من عناصر الانتاج و هما العمل و رأس المال و بذلك فإن تكاليف إنتاج السلع تتحدد بسعر خدمات عنصري رأس المال و العمل و هذا الافتراض يعالج افتراض النظريات السابقة بأن التكلفة تقاس بساعات العمل طبقا لنظرية العمل أساس القيمة و بناء على ذلك فإن من المنطقي أن نتخيل مجموعة من البديهيات في ظل افتراض أن العالم يتكون من دولتين B،A و كل دولة تنتج سلعتين Y،X و كل سلعة يطلب انتاجها عنصرين من عناصر الانتاج و هما رأس المال K والعمل L و نختصر هذا الفرض في (دولتين ، سلعتين، عنصرين انتاج).

أولا تحليل هيكشير: بشكل مبسط يقرر هيكشير أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول المختلفة يرجع إلى عاملين يرتبطان بجانب العرض و هما:

1- تخلف الدولة فيما بينها في مدى الوفرة و الندرة لعناصر الانتاج (العمل و رأس المال) وهذا السبب يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لهذه العناصر الانتاجية من دولة إلى أخرى.

2- إختلاف دول الانتاج للسلع المختلفة حيث أن انتاج السلع المختلفة يحتاج إلى نسب متفاوتة من العمل ورأس المال.

و بناء على ما سبق فإن الدولة التي تتمتع بوفرة من عنصر العمل مثلا إذا كانت :

كمية العمل في الدولة ÷كمية رأس المال في الدولة الثانية أكبر من كمية العمل في الدولة الثانية ÷ كمية رأس المال في الدولة الثانية

و تتحدد الأسعار النسبية لعناصر الانتاج طبقا للوفرة منها وبذلك يمكن استنتاج ان: معدل الاجرة في الدولة الاولى/ معدل الفائدة في الدولة الاولى اقل من معدل الاجرة في الدولة الاولى/ معدل الفائدة في الدولة الثانية بالاعتماد على هذين الفرضين فإن: الدولة وفيرة العنصر العمل(كثيفة عنصر العمل) وكذا فإن الدولة الوفيرة عنصر رأس المال سوف ينخفض فيها سعر السلعة التي تعتمد على رأس المال(كثيفة رأس المال) وعندما يبدأ التبادل الدولي ستتكون صادرات كل دولة من سلع التميز النسبي أي السلعه التي تتطلب عنصر الانتاج الوفير.

ثانيا: تحليل أولين:

بدأ أولين تحليله بالتركيز على الاسعار وليس التكاليف وبذالك قام بتحليل محددات العرض والطلب ويبدأ أولين بتنقيح الفرض الثاني لاستاذهيكشر القائل بأن إنتاج السلع المختلفة تحتاج الى نسب متفاوتة من عناصر الانتاج وهو ما يعبر عنه باختلاف دوال الانتاج للسلع المختلفة وافترض بدلا منه " تماثل دوال الانتاج للسلعة الواحدة بين الدول المختلفة " ويقصد أولين بذلك أن انتاج السلعةX في أي دولة يتطلب نسبا معينة من عناصر الانتاج وهذه النسبة من غير منطقي أ، تختلف من دولة الى اخرى بالنسبة للسلع الواحدة.

أما بالنسبة للعوامل التي تؤثر الى جانب الطلب على السلع والتي تحدد مع ظروف العرض الاسعار النسبية للسلع فهي(اذواق المستهلكين- الظروف التي تحكم ملكية عناصر الانتاج

-انتقادات نظرية هيكشر- أولين:

1) استبعاد اثر البحوث والتطوير الذي ينشأ عنهما التقدم التكنولوجي حيث تفترض نظرية O-H تشابه دوال الانتاج للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة.

2) إستاتيكية نظرية O-H لاعتبارها أن دوال الانتاج دوال خطية متجانسة

3) عدم الاخذ في الاعتبار إنتاج وتبادل السلع والخدمات في ظل أسواق المنافسة الاحتكارية وإهمالهما أن انتاج وتبادل السلع والخدمات يتم في ظل شروط المنافسة الكاملة.

4) عدم قدرة نظريتهما على تحليل وتفسير قيام التجارة الخارجية في غير السلع الاولية لافتراضها عدم قدرة عناصر الانتاج على التنقل بين الدول في كثير من الاحيان.

5) تحول نفقات النقل دون قيام التجارة الخارجية في بعض المنتجات لارتفاع نفقات نقلها في حين افترضت نظرية هيكشر-أولين عدم وجود نفقات نقل بين الدول.

خلاصة:

هكذا يتم التبادل التجاري بين الدول في أبسط صورة عبارة عن صادرات و واردات سلعية و خدمية، و هذا التبادل التجاري أصبح حقيقة بحيث لا يمكن أن نتخيل العالم من دون هذا التبادل، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمةأم ناميةو بداية من نصف ق 20 تجاوزالتبادل التجاري انتقال السلع و الخدمات إلى انتقال الافراد و رؤوس الأموال، و من ثم أصبح التركيز على ما يعرف بالعلاقات التجارية ما بين الدول و هذا ما يعرف بالتجارة الخارجية.

ومع نمو التجارة الخارجية و اتساع نطاقها و اشتمالها على تدفق الخدمات و حركة رؤوس الاموال جاء مصطلح التجارة الدولية ليمثل اتساعا للتجارة الخارجية.

الفصل الثاني

تمهيد:

من المعروف أن لكل دولة معاملات فالمقيمين فيها سواء كانوا شركات أو أفراد سيقومون بالتصدير و الاستيراد من و إلى الدول الأخرى ،ضف إلى ذلك أنهم يقومون للأجانب خدمات مختلفة مثل الشحن و التأمين .

و ينتج عن تلك المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا أمر آجلا، الحقوق و الالتزامات تقوم في الواقع بالنقود ، و يتعين أدائها في تاريخ معين ، و ذلك فإن من المهم لكل دولة دائنة كانت أم مدينة تعرف و على وجه التحديد حقوقها و التزاماتها.

من هنا فإن عليها أن تعد بيانا كافيا أو سجلا فيما لها على الخارج من الحقوق ،و ما عليها من التزامات ، وهذا السجل هو ما يسمى بميزان المدفوعات ، حيث يعطي هذا الميزان صورة واضحة للسلطات المسؤولة ليس فقط عن نقاط القوة و الضعف في السوق الخارجي للاقتصاد القومي و مستوى التشغيل في الداخل .

لذلك سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين هما:

- المبحث الأول : أساسيات حول ميزان المدفوعات .

- المبحث الثاني : أساسيات السياسات التجارة الخارجية .

- المبحث الأول : أساسيات حول ميزان المدفوعات

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

- **تعريف ميزان المدفوعات:**

يعتبر ميزان المدفوعات الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، و هو يبين ما في تعامل الاقتصاد في علاقته مع اقتصاديات العالم الأخرى ، و بتعبير آخر يمثل ميزان المدفوعات الصورة المحاسبية لهذه العلاقة ، و سيتم في هذا المجال على أبرز ما يتصل به .[1]

و لذلك فإن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل حسابي يتم فيه تسجيل فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في دولة معينة و المقيمين في دولة أخرى خلال فترة معينة من الزمن غالبا ما تكون سنة و المعاملات التي يجري تسجيلها في ميزان المدفوعات يتم الاختلاف في تقسيمها بين الكتاب و الجهات ذات العلاقة ، إلا أنها يمكن أن تقسم إلى قسمين و هو ما يتم في الغالب و هما :

1- المعاملات التجارية : و تشمل حركة السلع و الخدمات ، من و إلى الدولة المعينة و يسمى الميزان التجاري أو الحساب الجاري .
2- المعاملات الرأسمالية : و تشمل حركة رؤوس الأموال من و إلى الدولة المعينة و يسمى بالميزان الرأسمالي أو الحساب الرأسمالي .

كما يتم تضمين ميزان المدفوعات حركة الأشخاص من و إلى الدولة المعينة و المعاملات التجارية عندما تتصل بحركة السلع يطلق عليها التجارة المنظورة لأنها تتعلق بأشياء ملموسة ، أي مادية في حين عندما تتصل بالخدمات فيطلق عليها بالتجارة الغير منظورة ، لأنها تكون غير مادية أي غير ملموسة و كل المعاملات التجارية المنظورة و غير المنظورة يطلق عليها الميزان التجاري .[2]

و يحصل فائض في الميزان التجاري عندما تزيد صادرات الدولة المنظورة من العالم الخارجي ، حين يحصل عجز في الميزان التجاري عندما تزيد واردات الدولة المنظورة وغير المنظورة على صادراتها المنظورة و غير المنظورة ، أي أن فائض الميزان التجاري يتحقق عندما تزيد صادرات الدولة من السلع و الخدمات على الواردات الدولة من السلعة أو الخدمة ،و يحصل العجز عندما تزيد الواردات الدولة على صادراتها من السلع و الخدمات .

و تحاول الدول تحقيق فائض من ميزانها التجاري غالبا ، أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه ،و ذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات الدولة من السلع و الخدمات و صادراتها من السلع و الخدمات .

و يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي من ميزان المدفوعات في العادة ، وذلك لأنه يوضح النشاط الإنتاجي و هيكله في الدولة المعينة ، إذ أن مثل هذه الدولة عندما يعجز نشاطها الإنتاجي بسبب درجة تنوعه ، و ضعف

[1]- د.هاشم حيدر، التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات، معهد الانماء العربي،1988 فصل 2-3.

[2]- جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ص185

القدرة الإنتاجية فيه ، و ضعف درجة مرونته ، عن تلبية حاجيات الاقتصاد ، و تلجأ إلى التوسع في الاستيراد لسد هذه الاحتياجات ، في حين أن عدم اتساع النشاط التجاري أو الإنتاجي و عدم تنوعه لا يتيح للدولة قدرة على توفير فائض من الإنتاج لغرض التصدير ، و بالتالي يحصل عجز في الميزان التجاري حيث تزداد الصادرات على الواردات .[1]

- **مضامين ميزان المدفوعات :**

و بغية التعرف بشكل واضح على ما يتضمنه ميزان المدفوعات فإنه يمكن أن يقسم إلى قسمين و هما :

1- تسجيل الصادرات في الميزان في الجانب الدائن لانها تمثل مطلوبات للدولة على العالم الخارجي ، في حين يتم تسجيل ما يتم إستلامه من مبالغ كمقابل لها في الجانب المدين من الميزان بإعتبارها مقبوضات نقدية إستلمتها الدولة من الخارج لقاء تصديرها سلع إلى الخارج ، و هذا يعني أن قيمة الصادرات تظهر في ميزان المدفوعات مرتين ، مرة بإعتبارها حقوقا على الدول الاخرى التي يتم التصدير إليها ، ومرة بإعتبارها موجودات نقدية تم إستلامها كمقابل للتصدير ما قبل الدولة .
2- تسجل الواردات في الجانب المدين في ميزان المدفوعات لانها تمثل دين على الدولة للعالم الخارجي بقيمة الواردات ، أي حقوقا على الدولة إزاء العالم الخارجي ، و يتم تسجيل المبالغ المدفوعة مقابل هذه الواردات في الجانب الدائن من الميزان باعتبارها مدفوعات نقدية إلى العالم الخارجي تمت مقابل إستيراد السلع منه.[2]

و من معلوم أن الميزان التجاري يحتل أهمية كبيرة لدى معظم الدول ،نظرا لان إنتاجها من السلع يشكل الاساس المهم في نشاطاتها الاقتصادية ،و بالتالي في صادراتها ، و وارداتها السلعية و يشكل الاساس في ميزان المدفوعات و لذلك تسعى الدول العالم عموما إلى العمل على أن تزيد صادراتها على وارداتها السلعية ، حتى تحقق من ذلك فائض في ميزان مدفوعاتها ، أو على الاقل الحصول على حصيلة من صادراتها السلعية تمكنها من استيراد ما تحتاج إليه من السلع من الخارج و لا يكاد يختلف عن هذه الحالة إلا تلك الدول التي ترتفع فيها أهمية الخدمات في نشاطاتها الاقتصادية ، و في ناتجها و دخلها القومي و بالتالي ترتفع لديها أهمية صادراتها وواردتها من الخدمات في ميزان المدفوعات و قال ذلك الدول التي تعتمد السياحة ، أو تلك الدول التي تمثل حركة رؤوس الاموال .

و رغم ما سبق ، فإن الميزان التجاري يبقى هو الاساس في ميزان المدفوعات أي الميزان التجارة المنظورة ، حيث يعول عليه وحدة في قياس مدى متانة الاقتصاد و قوته و تطوره .

- ميزان الخدمات :و يأتي ميزان الخدمات في المرتبة الثانية من الاهمية في ميزان المدفوعات في معظم الدول ، حيث تبرز الخدمات في العديد من الدول ، إن لم يكن في جميعها تقريبا ، و تشمل الخدمات خدمات البنوك و التأمين و السياحة و النقل بكافة أنواعه ، و تكاد تصل الحالة في بعض الدول إلى الحد الذي تعتمد فيه أساسا على هذا الميزان و بالذات ما يعتمد منها على السياحة ، إذ قد تفوق صادراتها غير

[1]- د. صبحي تادرس قريصة، النقود و البنوك و العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، 1981، ص 297 و ما بعدها.

[2]- فليح حسن خلف، التحويل الدولي، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004 ص93

المنظورة ،أي صادراتها من الخدمات على صادراتها السلعية ، و بذلك يحتل ميزان الخدمات الجزء المهم في الميزان المدفوعات ، و بالتالي فان الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات يجد أساسه المهم في هذه الحالة من العجز أو الفائض في الميزان المدفوعات ، و يلاحظ بصدد عمليات القيد فيه ما يأتي :

- تسجيل كافة الخدمات التي تقدم من قبل الدولة إلى الخارج في الجانب الدائن ، بإعتبارها تمثل مطلوبات للدولة على الخارج ، أي أنها تمثل صادرات غير منظورة و تعتبر في هذه الحالة خدمات مصدرة ، و تعامل في هذه الحالة معاملة الصادرات السلعية ، أي أنها تسجل جانب الدائنفي ميزان المدفوعات و لكن في حساب الخدمات ، في حين تسجل كافة المبالغ التي يتم إستلامها مقابل تقديم هذه الخدمات في الجانب المدين من حساب المدفوعات النقدية (التدفقية النقدية) ، باعتبارها مقبوضات نقدية مقابل هذه الخدمات التي يجري تقديمها إلى العالم الخارجي.
- كما تسجل كافة الخدمات التي تقدم من قبل جهات خارجية إلى الدولة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات ، باعتبارها تمثل حقوقا على الدولة و إلتزامات عليها إتجاه تلك الجهات الاجنبية ، وبهذا فهي تعتبر واردات غير منظورة ، بشكل خدمات مستوردة ، و تعامل معاملة الواردات السلعية .

المطلب الثاني :الاختلال و التوازن في ميزان المدفوعات

- الاختلال في التوازن المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان ، أي زيادة في الحقوق الدولة التي تترتب على الدولة الاخرى ،على مطلوباتها لتلك الدول ، و يحصل في هذه الحالة فائض في ميزان المدفوعات ، و عجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه ،أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الاخرى ، حقوق الدولة تجاه تلك الدول .
- و توازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب للدائن أي تساوي الملوبات التي تستحق على الدولة للدول الاخرى مع حقوق الدولة على الدول الاخرى ، و سيتم التركيز في هذا المجال على أبرز جوانب الاختلال و التوازن فيه .

و ميزان المدفوعات ينبغي أن يكون متوازن من الناحية المحاسبية ، لان طريقة تنظيمية و تسجيل المعاملات فيه تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج ، و هذا يعني أن كل معاملة يكون فيها رفين ، أحدهما دائن و الاخر مدين ، أي تنشأ حقوق لرف أي دائنية ، و مستحقات على الرف الاخر أي مديونية ، و هذا ما يجعل ميزان المدفوعات متساويا من الناحية الحسابية بالضرورة .

إلا أن ما يلاحظ أن الواقع لا يسمح بالتوازن الاقتصادي للميزان دائما إذ قد تتفوق حقوق الدولة على ديونها ، و يحصل فائض في هذه الحالة ، أو تتفوق ديون الدولة علة حقوقها و يحصل عجز في الحالة هذه ، و أن حالات عدم التوازن هي التي تتحقق في الغالب فعليا ، و أن حالة التساوي بين ما يستحق على الدولة من تعاملها الخارجي ، مع ما يستحق لها على الخارج نتيجة هذا التعامل هي حالة إستثنائية و كلما تتحقق في واقع الحياة ، و لذلك فإن حالة الاختلال أي عدم التوازن في ميزان المدفوعات هي الحالة الاكثر تحققا .

حيث تسجل في الجانب المدين من ميزان المدفوعات و لكن في حساب الخدمات ، في الوقت الذي يسجل فيه كافة المبالغ التي يتم دفعها إلى الخارج لقاء الحصول على هذه الخدمات بإعتبارها مطلوبات يتعين أدائها مقابل ذلك في الجانب الدائن من حساب المدفوعات النقدية (التدفقات النقدية) في ميزان المدفوعات.[1]

- **حساب التحولات أو المدفوعات في جانب واحد :**

و هذه تأتي في مرتبة ثقل من حيث الاهمية لداء معظم الدول ، حيث أن الاساس في تعامل هذه الدول في الغالب يقوم على أساس حركة السلع و الخدمات فيها بينها ، و أن ما يتم من تحولات و مدفوعات من جانب واحد و أقل أهمية في ذلك ، و مثالها الاعانات و المنح و المساعدات التي تقدم من جهات في دولة إلى و تعامل كا يأتي :

أ- تسجل كافة التحويلات و المدفوعات من جانب واحد ، و التي تتلقاها دولة معينة من دول العالم الخارجي في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات بإعتبارها تمثل في هذه الحالة حقا للدولة تجاه الدول الاخرى.

ب- تسجل كافة التحويلات و المدفوعات من جانب واحد ، و التي تقدمها الدولة المعينة إلى العالم الخارجي في الجانب المدين من ميزان المدفوعات بإعتبار أن الدولة عليها دفعها للعالم الخارجي ، و بالتالي فهي تمثل ديون عليها للعالم الخارجي ، في حين تسجل قيمتها في الجانب الدائن من حساب التحويلات أو المدفوعات من جانب واحد .[2]

والاختلال في الميزان المدفوعات ، يمكن ان يكون اختلال وقتيا ،عندما تفرض اوضاع وظروف معينة حصول مثل هذا الاختلال ،فقد يحصل عجز في ميزان المدفوعات عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة ،تؤدي الى انخفاض صادراتها من منتجات الزراعية نتيجة لذلك ،في الحالة التي تكون فيها هذه الدولة معتمدة على انتاجها الزراعي اساسها في تكوين الصادرات افتراضا ،مع صعوبة قدرتها على خفض وارداتها لأهميتها لها تماشيا مع الانخفاض في الصادرات ،وهوما يؤدي الى نقص الصادرات وعدم خفض الواردات ،وبالتالي تفوق الواردات علي الصادرات ،وحصول عجز في الميزان التجاري ،ومن تعريفي في ميزان المدفوعات في الحالات التي تعجز بنود الميزان الاخرى عن سد مثل هذا العجز .

وقد يحصل عكس الحالة السابقة عندما تتحقق ظروف واوضاع مناخية ملائمة بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الانتاج الزراعي وبالتالي زيادة الصادرات ،وتحقيق الفائض في ميزان المدفوعات بافتراض بقاء الواردات على حالها .

-كما ان حالة الاختلال يمكن ان تنشأ عند حصول حالة حرب تؤدي إلى وقف او تخفيض الصادرات بالشكل الذي ينجم منه حصول عجز في ميزان المدفوعات او اي خالات اخرى استثنائية او طارئة .

[1]- د.هاشم حيدر، التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات، مصدر سابق ص81-132.

[2]- فؤاد حيدر، علم الاقتصاد العام، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، مصر، 2001 ، ص 90

ولاختلال في ميزان المدفوعات يمكن أن يكون اختلال دائما ،اي مستمرا ،وذلك في الحالة التى تشتد فيها حاجة الدولة للاستيراد من ناحية في الوقت الذي يعجز فيه إنتاجها المحلى عن توفير فائض من هذا الانتاج لغرض التصدير بقدر يغطي هذه الدولة ستعيش حالة عجز في ميزانها التجاري .

ولاختلال الذي يحصل في الميزان التجاري او ميزان التجاري ينقسم الى :

- **الاختلال الطارئ** : وهوالاختلال نتيجة الحروب او الظروف الجوية غير المواتية ،وهوما سبقالتطرق إليه.[1]

- **الاختلال الدوري:** وهو الاختلال الذي يتحقق في الدولة الرأسمالية المتقدمة اساسا ،والذي يرتبط بالتقلبات

في النشاطات الاقتصادية ،والتي تتعرف لها هذه الدولة دوريا وبشكل مستمر .

ولا شك ان حالة النشاط و الازدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية ويحصل فيها توسع اقتصادي ،وزيادة انتاج الدولة ،وبالتالي زيادة قدرتها على التصدير .

- **الاختلال الدائم :** وهو الاختلال المستمر وجوده فترات طويلة ،وهوما يمكن ان ينطبق على الاختلال الموجود فى الدولة النامية ،والذي يطلق عليه بالاختلال الهيكلي ،اي الاختلال المرتبط بالبنية الاقتصادية او الهيكل الاقتصادي وهذا الاختلال يرتبط اساس بضعف درجة التنوع في النشاطات الاقتصادية ،وضعف الجهاز الانتاجي ،وضعف درجة مرونة ،والذي يستمر بارتفاع درجة اعتماد على العالم الخارجي سواء من خلال أستراد السلع والخدمات ورؤوس الاموال ،او من خلال ضعف قدرته على توفير ما يمكن ان يتاح للتصدير من سلع وخدمات ،ورؤوس الاموال ،بسبب ان اوضاع التخلف التي يعيشها لا تساعده على توفير مثل هذه القدرة .

- ويبرز في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات وعلاجه العديد من النظريات ومن ابرزها :

- **النظرية الكلاسيكية :** والتي تقوم على اساس افتراضات معروفة تتمثل في وجود حالة المنافسة التامة ولاستخدام الكامل للموارد ،وسريات الحرية الاقتصادية ، وعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية ،و الملكية الخاصة لهذه النشاطات اساسا ،وحرية التجارة ،وترى بان حالة الاختلال في ميزان المدفوعات حالة وقتية تزول بفعل الية السوق ،اي من خلال التفاعل الحر لقوى السوق المستند الى حرية التجارة .

حيث ان البلد الذي يعاني من عجز في ميزان مدفعوعاته يزداد ويشتد طلبه على النقد الاجنبي ،ويرافق ذلك خروج الذهب منه لتسديد قيم هذه الزيادة في الواردات على الصادرات ،ونقص الاحتياطات الذهبية نتيجة خروج الذهب .

[1]- كمال العقريب، أثر تغيير سعر الصرف عهلى ميزان المدفوعات، مذكرة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة دحلب البليدة، الجزائر، 2005/ 2006، ص 17.

النظرية الحديثة : و التي هي نظرية الدخل التي تمثلها النظرية الكينزية ، فتوضح بأن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية ، لابد أن يؤدي إلى حدوث تغيرات في الدخل القومي ، و بالشكل الذي يؤدي إلى العودة إلى التوازن حيث أن وجود الفائض يرتبط بزيادة الانتاج في الصناعات التصديرية ، و زيادة التشغيل فيها ، و زيادة الدخول ، و زيادة الطلب الفعال على السلع و الخدمات المنتجة و المستورد ، و هذا يؤدي إلى زيادة إنتاجها ،وزيادة التشغيل ، وزيادة الدخل ، و زيادة الطلب الفعال من جديد على الانتاج المحلي و الاستيراد ،وهذه الزيادات المتتالية في الاستيراد ستؤدي بالنتيجة إلى استنفاذ الفائض المتحقق في ميزان المدفوعات ، و هو ما يقود بالتالي إلى تحقيق التوازن أما في الحالة التي يحصل فيها عجز في ميزان المدفوعات فهذا معناه انخفاض الواردات و هذا يؤدي إلى انخفاض الدخول التي تؤدي إلى انخفاض الطلب الفعال على السلع المحلية ،و السلع المنتجة محليا و المستوردة ، و بذلك يقل الاستيراد ، و أن انخفاض الطلب الفعال من جديد على السلع الوطنية و المستوردة ، و هذا يؤدي إلى نقص آخر في الواردات بالشكل الذي يؤدي في النهاية إلى انخفاض الواردات بما يقلل العجز في ميزان المدفوعات وصولا إلى التوازن ، و لا شك أن النتيجة التي يمكن التوصل إليها مما سبق ، تبين أن التوازن يتحقق بشكل تلقائي و بدون تدخل الدول من خلال سياسات معينة مقصودة يمكن أن تتخذ لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عند حصوله ، و ذلك إعتمادا على آلية السوق المستندة إلى حرية التجارة تصديرا و إستيرادا و عدم وضع القيود التي تقيد هذه الحرية .

المطلب الثالث : أسباب عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية و كيفية علاجه

1- أسباب عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية :

و مما لا شك فيه أن حالة العجز المستمر هي التي تستدعي الاهتمام بشكل أكبر ، لأنها حالة دائمة ، و بما أن من الواضح أن الدول النامية عموما تعاني من عجز مستمر في ميزان مدفوعاتها ،عدا بعض الحالات التي ترتبط إقتصادياتها بتصدير منتجات استخراجية كالدول النفطية مثلا و إن عجز موازين مدفوعات معظم الدول النامية ، إن لم يكن جميعها تقريبا ناجم عن ضعف قدرتها على تحقيق صادرات من السلع و الخدمات أو رؤوس الاموال بالشكل الذي يجعلها قادرة من خلال حصيلة هذه الصادرات على تسديد قيم وارداتها من السلع و الخدمات و رؤوس الاموال ، وذلك نتيجة عوامل كثيرة من بينها :

1- ضعف قدرتها على توفير فائض يعتمد به من السلع التي يمكن تصديرها إلى العالم الخارجي ، بسبب ضعف جهازها الانتاجي ، و الانخفاض درجة مرونية و يأتي الضعف في الجهاز الانتاجي من ضعف درجة تنوع النشاطات الاقتصادية و عدم إتساعها ، و ضعف درجة تطورها ،بالشكل الذي يجعل الانتاج المحلي من السلع يقتصر على سلع محدودة ، و في مجالات معينة بالذات ،حيث يقتصر ما يتحقق كفائض من الانتاج المحلي لأغراض التصدير على سلع محدودة و يكاد يتصل بسلعة أو سلعتين رئيستين .

2- إن قدرة الدولة النامية على التوسع في الخدم عموما محدودة و لذلك فإن هذه الخدمات في الغالب و في معظم الدولة النامية لا تكفي لسد إحتياجات سكانها و نشاطاتها الاقتصادية و متطلبات التوسع في هذه النشاطات نتيجة الضعف الامكانات المتاحة لديها سلعية كانت أو بشرية أو مالية بالشكل الذي

يمكن أن يساعدها على التوسع في تقديم هذه الخدمات رغم أن بعض الدول كحالات استثنائية قد توسعت في مثل هذه الخدمات رغم كالدول التي تعتمد على السياحة بشكل مهم في نشاطات إقتصادية أو الدول التي توفرت لديها عوائد إستثنائية كما هو الحال في بعض الدول النفطية إلا أن هذه الحالات تبقى حالات استثناء و خارج الحالة العامة و التي تتمثل في أن الخدمات في الدول النامية غير متطورة لا من حيث الكم و لا من حيث النوع و إن عدم تطور الكمي و نوعي في الخدمات في الدول النامية يجعلها دول غير مصدرة بالضرورة لمثل هذه الخدمات في غالب بل أنما تتوسع و باستمرار في الاعتماد على تلبية حاجتها لمثل هذه الخدمات إعتماد على ما توفره لها الدول المتقدمة أي أن وارداتها من الخدمات تفوق صادراتها منها و هذا ما يؤدي إلى زيادة العجز في موازين المدفوعات هذه الدول لان العجز في تعاملها الخارجي في مجال الخدمات يضاف إلى عجزها في ميزات التجاري و بذلك و بذلك يصبح عجز ميزان المدفوعات أكبر نتيجة لذلك .

3- و يضيف عنصر رأس المال تعقيدا أكبر على حالة عجز الموازين مدفوعا تها بحيث يزيد من وحدة العجز هذه و لذلك سبب أن الدولة أصلا تعاني من الانخفاض .

4- طلب قروض من المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي بشكل حقوق سحب خاصة ، أو قروض بعملات أجنبية من البنك الدولي للانشاء و التعمير و لا شك أن البلدان النامية هي التي تلجأ إلى هذه الوسيلة كذلك ، و لا شك أن كل من الصندوق و البنك خاضع لسيطرة الدول المتقدمة ، رغم التزايد المستمر في قوة و تمثيل الدول النامية في هاتين المنظمتين و المؤسسات التابعة لما من خلال العدد الكبير للدول النامية فيها ، و ذلك لأن القوة التمثيلية للدول الرأسمالية المتقدمة تبقى هي الاكبر من خلال مساهمتها المالية فيها .

5- و قد تلجأ الدول النامية في الحالات الاستثنائية ، و كالحل أخير إلى مصادرة الاوراق المالية المحررة بعملات أجنبية من حملتها من المواطنين لديها بحكم سلتها و قدرتها على فرض مثل هذه الامور المرتبطة بهذه السلطة ،و بالذات في الحالات التي تفرض الاخذ بذلك ، و تبرر اللجوء إلى إتباعها كما هو حالة وجود حرب تستدعي ذلك ، و هو ما يجد من المواطن قبولا لديه لتقبل مثل هذا الاجراء ، بسبب الظروف المتمثلة بوجود حرب تهدد الاقتصاد و المجتمع ، أو أنه يقبل بذلك إذعانا منه لسلطة الدولة التي تفرض من خلالها هذا الاجراء و هو حالة تتبع استثناء لمواجهة ظرف استثنائي ، و تغادر الدولة اعتمادها عليها بزوال الظرف الاستثنائي الذي دعاها للأخذ بها .

6- علاج العجز في ميزان المدفوعات في الدول النامية :

- و باعتبار حالة العجز هيالأكثر بروزا، و التي تستدعي العمل على علاجها من خلال وشائل عديدة يتصل بعضها بما يلي:

1- استعمال الأرصدة التي تتاح لدى الدولة من النقد الأجنبي والذهب النقدي و لا شك أن ما متاح من أرصدة لدى الدول يختلف حسب طبيعة اقتصاديات هذه الدول، و درجة تطورها بالشكل الذي يمكنها من الاعتماد على هذه الوسيلة من عدمه، ذلك أن الدول المتقدمة و من خلال تطورها تملك قدرا أكبر

من النقد الأجنبي و الذهب النقدي يتاح لديها من خلال قدرتها التصديرية العالية، و بالتالي من خلال ميزان مدفوعاتها الملائم غالبا، بالشكل الذي يمكنها من معالجة العجز في حالة حصوله، في حين أن الدول النامية لا تستطيع أن تعتمد على هذا المصدر بشكل واسع كسب بسيط أن قدرتها على تكوين موجودات من النقد الأجنبي و الذهب النقدي محدودة، إن لم تعاني أصلا من عدم توفر مثل هذه الموجودات.[1]

2- الاقتراض من الخارج، إن الدول النامية بسبب ضعف قدرتها على الاعتماد على أرصدتها من النقد الأجنبي و الذهب النقدي، بسبب انخفاض أو عدم وجود مثل هذه الأرصدة لديها، بل أن رصيد البعض منها سالبا كما أشرنا سابقا لذلك فإنها تلجأ في الغالب إلى اقتراض من الخارج كوسيلة لعلاج عجز ميزان مدفوعاتها، و بما أن الثقة المرتبطة بمتانة الاقتصاد و قدرته و استقراره السياسي. و هذه كلها عوامل تحدد من قدرتها على الاقتراض ، و هو ما يجعل أمر حصولها على قدر كاف من القروض لسد العجز في ميزان مدفوعاتها أمر صعب.

3- و ما يصح على القروض فيما سبق، يصبح هو الآخر على المساعدات المالية حيث أن الدول المتقدمة لا تلجأ في الحلات الاعتيادية إلى طلب المساعدات نتيجة وسائل أخرى، و أهمها الاحتياطات النقدية و الذهب النقدي، وبالشكل الذي لا يجعلها تعتمد على هذا أسلوب، بل إن هذه الدول هي التي تتولى تقديم مثل هذه المساعدات، دخولها القومية و دخولها الفردية و بالتالي فإن هذه تجعلها غير قادرة على توفير حجم مقبول من الإدخارات اللازمة لتمويل الاستثمارات فيها و هو ما يجعل إعتمادها في إقامة الاستثمارات على ما يتوفر لها من التمويل الخارجي في حالات ليست بقليلة و لذلك فهي بالضرورة لا تستطيع أن تقوم بتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج في مثل هذا الوضع غالبا، خاصة و أن بعض من رؤوس الأموال التي تتاح لديها يتم تهريبها إلى الخارج بحيث تستقر هناك نهائيا و بالتالي تنقطع صلتها بالاقتصاد المحلي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حاجته إلى رؤوس الأموال عبر الزمن نتيجة إلى ذلك و بالتالي تزايد إعتمادها على استيراد رؤوس الأموال و ضعف قدرتها على تصديره.

4- إن جهود التنمية في البلدان النامية تؤدي إلى حاجة أكبر لدى البلدان في إعتمادها على العالم الخارجي بسبب أن هذه التنمية تتطلب إقامة مشروعات إستثمارية تعتمد فيها على ملتزمات مستوردة من الخارج و بالذات ما يتصل منها بالآلات و مكائن و الخبرة الفنية و حتى العمل الاختصاصي و الفني و الماهر في بعض الحالات إضافة إلى أن عمل هذه المشروعات و تشغيلها يتطلب هو الآخر إعتماد في تلبية مستلزمات ذلك على الاستيراد كما ان الدخول التي تتولد نتيجة الانفاق على مشروعات التنمية تؤدي إلى طلب استهلاكي و بما ان إقامة هذه المشروعات و بالذات في بلدان النامية تحتاج إلى فترة أطول و لذلك فإن الفتة الفاصلة بين البدء و الانفاق الاستثماري و توليد ناتج مقابل هذا الانفاق ستطول و سيتم خلال هذه الفترة تحقق فجوة تمثل زيادة في طلب على العرض و هو ما يقتضي سدها عن طريق الاستيراد من الخارج يضاف إلى ذلك أن تحسن النسبي في مستويات المعيشة و الدخل الذي يرافق عملية تطور النسبي الذي يتحقق من خلال التنمية يؤدي إلى زيادة طلب الإستهلاكي و كل هذا سينعكس بشكل

[1]- د.سامي عفيفي، دراسات في الاقتصاد الدولي، ص 131-182.

متزايد على واردات الرأسمالية و الانتاجية و الاستهلاكية في وقت الذي لا تتزايد فيها قدرات التصدير في البلدان النامية بذات القدرة الخاصة إذا ما علمنا أن مشروعات التي تم التوجه نحو إقامتها في البلدان النامية هي من النوع الذي لا يوفر سلعا تصديرية.

5- إن زيادة السكانية المرتفعة و الدول النامية و التي تفوق إلى حد كبير معدلات الزيادة المتحققة في الدول الرأسمالية خلال فترات تطويرها الأولى أو في الوقت الحاضر إذا أن المعدلات المتحققة و التي تتحقق فيها قلما تجاوزت 2% خلال الفترات الأولى من تطور الدول المتقدمة و أن 1% فأقل في معظم هذه الدول إن لم يكن جميعها تقريبا بينما معدل الزيادة السكانية في معظم الدول النامية يفوق 3% و ناجم عن الانخفاض الحاد في معدلات الوفيات نتيجة الاستيراد منجزات الطب العلاجي و الوقائي من الدول المتقدمة و استمرار معدلات الولادات على مستوياتها المرتفعة بسبب العادات و التقاليد الاجتماعية السائدة في هذه الدول و التي تدفع باتجاه زيادة الانجاب و نزعه نحو تكوين العائلة الكبيرة و زواج المبكر و هذا ينجم ضغوط سكانية تتضمن زيادة الاستهلاك بخاصة و إن أثر هذه الضغوط يتولد عنه تزايد نسبة من هم خارج سن العمل بالذات صغار السن منهم و انخفاض نسبة من هم في سن العمل وهذا يعني إنخفاض نسبة المنتجين من أفراد المجتمع و إرتفاع نسبة غير المنتجين و ما يعنيه هذا من الارتفاع في نسبة الاعالة على المنتجين و هو ما يزيد معه نصيب الاستهلاك من الانتاج و الدخل و يقل معه الادخار و بالتالي الاستثمار إضافة إلى الأعباء المطلوبة من أجل إعداد و تكوين الأفراد دون سن العمل و التي تفرض على الفرد و العائلة و المجتمع بالشكل الذي تقلل فيه من إمكانات الادخار و الاستثمار وتقضي إلى مزيد من الاستهلاك و هو ما يدفع إلى حد كبير الطلب الاستهلاكي نحو التزايد المستمر و إزاء عجز الانتاج المحلي على تلبية هذا الطلب في ظل حالة التخلف التي تعيش فيها هذه الدول نتيجة ضعف القدرة على الانتاج و ضعف درجة مرونة الجهاز الانتاجي فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في تلبية المتطلبات استهلاك هذه فهو يؤدي إلى زيادة حد العجز في يميزان المدفوعات و استمرارها و اتساعها.

6- إن الدول النامية بسبب ضعف خبرتها و قدرتها الفنية إضافة إلى عدم تطور وسائل الانتاج و أساليبه فإن مشاريعها تعمل في الغالب بمستوى كفاءة انتاجية منخفضة أي أنها تنتج بكلفة عالية و نوعية متدنية بالتالي بأسعار أعلى لمنتجاتها و في حالة من الكفاءة تقل كثيرا عن مستوى الكفاءة الانتاجية التي تعمل فيها مشاريع الدولة الرأسمالية متقدمة لامتلاكها الخبرة و القدرة الفنية المتطورة و بحكم امتلاكها امكانات ضخمة تستند إليها في توليد وسائل الانتاج و أساليب تمكنها من رفع كفاءتها الانتاجية أي خفض كلفة انتاجها و أسعاره و تحسين نوعية المنتجات و هو ما يؤدي بالضرورة إلى قدرة أكبر على التنافس في السوق الخارجية لمنتجات الدولة النامية و هذا ما يجعل امكانات التصدير متاحة بشكل أكبر لمنتجات الدولة المتقدمة مقارنة بمنتجات الدول النامية و هو ما يؤدي بالتالي إلى زيادة الصادرات الدولة المتقدمة و تباطؤ الزيادة في صادرات الدول النامية إن لم يؤدي إلى إنخفاضها في حالات ليست بالقليلة وهذا ينجم عنه حصول عجر في ميزان مدفوعات الدول النامية وعدم الحصول مثل ذالك في موازين مدفوعات الدول المتقدمة إن لم تحقق هذه الموازين فائضا في الغالب

7- إن تقييدات الكمية والادارية سواء بشكل إجراءات أو تحديد كمي أو ضرائب جمركية والتي تضعها الدول المتقدمة على منتجات التي تصدرها الدولة النامية إليها بالذات السلع المصنعة حتى لا تنافس المنتجات المثيلة لها في الدول المتقدمة والتي يطلق عليها عادة بالحمائية الجديدة والتي تؤدي إلى تراخي الزيادة في صادرات الدول النامية الامر الذي تفترضه مجموعة الدول يحقد مشكلة ميزان المدفوعات فيها وخاصة في ظل الجدار الجمركي الذي تفترضه مجموعة الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية إليها وبالذات من خلال الأسواق المشتركة بين هذه الدول وبالتالي تأثير سلبا على ميزان المدفوعات في الدول النامية.

8- الأوضاع الاحتكارية أو شبه الاحتكارية التي تسود التجارة الدوليةوالتي تسيطر فيها الدول المتقدمة على هذه التجارة بشكل يكاد يكون كاملا حيث أن المعظم الصادرات والواردات التي تتحقق في إطار التجارة الدولية إستيرادا وتصديرا كما أنها تسيطر على وسائل النقل وإمكانات التأمين والتمويل والخدمات الأخرى المرتبطة بالإجراءاتالمعاملات وصفقات التجارية وتيسيرها إضافة إلى سيطرتها على رؤوس الأموال الدولية وهذا ما يجعل من هذه السيطرة ادات بيد الدول المتقدمة عبر شركاتها ومؤسساتها العاملة في مجال التجارة والخدمات المرتبطة بها لتحقيق مصالحها عي حساب مصالح الدول النامية من خلال زيادة الصادرات الدول المتقدمة بالصورة تفوق الزيادة التي يمكن أن تتحقق في صادرات الدولة النامية إن لم يؤدي الحال إلى خفض الصادرات هذه الدول وهو ما يحقق الميزان مدفوعات ملائم للدول المتقدمة من ناحية وعجز مزمن ومتزايد في ميزان مدفوعات الدول النامية.

9- إن سيطرة الدول المتقدمة على التجارة الدولية والخدمات المرتبطة بها لا يقتصر أثرها على ما سبق بل إن الأمر يتعدى ذلك بحيث يمتد لنجم عنه تهور معدلات التبادل الدولي واتجاهما لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية وذلك من خلال استخدام سيطرتها هذه لضمان تحقيق ارتفاع المستمر في اسعار الصادرات الدول المتقدمة الى الدول النامية وهي سلع مصنعة في الغالب والعمل على عدم تحقق مثل هذا الارتفاع في اسعار صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة وهي سلع مصنعة في الغالب والعمل على عدم تحقق مثل هذا الارتفاع في اسعار صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة وهي سلع اولية في الغالب هذامايؤدي بالنتيجة الى زيادة حصيلة الصادرات الدول المتقدمة وعدم حصول مثل هذه الزيادة في حصيلة الصادرات الدول النامية ان لم يؤدي هذا الى تراجع هذه الحصيلة في حالات ليست بالقليلة وهو ما يعني ارتفاع القوة الشرائية لوحدة الصادرات من الدول المتقدمة مقابل انخفاض هذه القوة الشرائية لوحدة الصادرات من الدول النامية نتيجة ارتفاع اسعار الاولى بشكل يفوق الارتفاع في اسعار الثانية وهذا يجعل من كمية الصادرات التي تقوم بتصديرها الدول المتقدمة تشتري كمية تتزايد باستمرار من سلع التي تستوردها من الدول النامية وبالمقابل فان الصادرات الدول النامية تشتري قدرا اقل من السلع التي تحصل عليها من الدول المتقدمة وهذا يؤدي بالتالي الى تزايد حدة الحجر في ميزان المدفوعات الدول النامية ولصالح تحقيق ميزان مدفوعات ملائم للدول المتقدمة.

المبحث الثاني : اساسيات السياسة الخارجية

تعتبر السياسات التجارية التى تعتمدها الدول النامية اليوم ذات آصالة فكرية من فترات تاريخية سابقة ، بل و ترجع إلى المذاهب الاقتصادية التى سادت عصور تاريخية خلت منها سياسة كانت تعتمد التجارة على نتائج افكار المدرسة التجارية أو سياسة التجارة الخارجية التي كانت تهدف إلى تنشي و زيادة التبادلات التجارية و التي ثمنت بإنشاء فكرة الثلث 1947، ثم قيام منظمة التجارة العالمية في جانفي 1995 .

المطلب الاول : مفهوم السياسة التجارية الخارجية .

بغض النظر عن نوع السياسة التجارية الدولية المتبعة و في إطار التجريد العلمي ، يمكن تعريف السياسة التجارية في أي دولة على أنها "مجموعة من القواعد و الاساليب و الادوات و الاجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الاهداف الاقتصادية الاخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة "[1]

و تعرف انها:" السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية ، و يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الاجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة ، و يترتب على ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الاجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقها لأهداف معينة فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل الحصص و الرسم الجمركة و الاعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية ".[2]

كما تعرف السياسة التجارية بأنها:" مجموعة الاساليب و الاجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض و أهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى و لكنها تدور حول علاج الاخلاف في الميزان التجاري أو المدفوعات أو رفع معدلات النمو الاقتصادي ،و استقرار قيمة عملتها الوطنية"

كما تعرف أيضا بأنها " تلك الاجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري

المطلب الثاني :أهداف السياسة التجارة الخارجية

هناك أهداف متعددة للسياسة التجارية ،و لعل أكثر الاهداف انتشارا هي تحقيق موارد للخزانة العامة ، و تحقيق توازن في ميزان المدفوعات ، وحماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية و حماية الاقتصاد الكلي ،و

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007، ص 124

[2]- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، بدون دار النشر، الاسكندرية، 2007، ص 112

حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية ، بالإضافة إلى أهداف استراتيجية ، و يمكن تقسيم هذه الاهداف إلى ثلاث مجموعات رئيسية (اقتصادية ،اجتماعية ،استراتيجية).[1]

1- **الاهداف الاقتصادية** : و تتمثل الاهداف فيما يلي :

- **تحقيق موارد الخزانة العامة** : قد يكون الحصول على الموارد الخزانة العامة لتمويل الاتفاق العام بأنواعه المختلفة آحد أهداف السياسة التجارية ، و في كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد عن هذا الطريق أكثر فعالية و أكثر قبولا سياسي ، فبعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة ، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود ،و بذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل ، كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الاقل في جزء منها ، مدفوعة بواسطة الاجانب ، على أنه يجب التحرز عند تحديد طرق تحقيق هذا الهدف لو تم تحقيقه بغرض رسوم جمركة على السلع المستوردة دون تمييز ، فقد يؤدي هذا إلى الاخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية أوباعتبارات التنمية الاقتصادية أو بهما معا ، كما أن الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع و الخدمات في التجارة الخارجية و بالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب و عرض هذا النوع من السلع الضعيفة .[2]
- **حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية :**

و المقصود عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الانتاج المحلي في بعض المجالات ،و تشتد إلى حماية الانتاج المحلي أم جوهري ، عندئذ تطبق الحماية ، مثل حماية الدول غرب أوروبا للانتاج الزراعي ، و لو أن ذلك سينتهي مع التطبيق الكامل لاتفاقية القات

- **حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية :**

قد تحدث تقلبات اقتصادية عنيفة خارج الاقتصاد القومي كتضخم عنيف أو انكماش حاد لا شك أن مثل هذه التقلبات أيا كانت العوامل المسببة لها غير مرغوب فيها ،و لذلك فإن حماية الاقتصاد القومي ، منها أم مسلم به و طالما أن التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال بالخارج ، إذا أصبح منوط بالسياسة التجارية مهمة حماية الاقتصاد منها و في ظرف البيئة الدولية المعاصرة ، فإن حماية الاقتصاد القومي من تقلبات الخارجية قد أصبحت أكثر من اي وقت مضى مهمة المجتمع الدولي كله .

فالبيئة الدولية المعاصرة تتميز بأن ما يحدث في أي مكان منها أضحى يؤثر في غير من الامكنة ، معا يستدعي بذل جهد دولي مشترك للتصدي لمثل هذه الظواهر هذا لا ينفي أن أي بلد قد يرى أو يضطر إلى اتخاذ إجراءات معينة بصفة منفردة لحماية اقتصاد من التقلبات الخارجية .[3]

- **حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الاغراق :**

[1]- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكائي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1992 ص155 .158

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 127

[3]- مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 122

الاغراق يعني تطبيق نظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية ،و يقصد بسياسة الاغراق ، بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الانتاج في الاسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية ، و السياسة الاغراق تعتبر وسيلة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين ،و خاصة من بعض المحتكرين الاجانب بشكل مؤقت أو دائم ، و لذلك فإن دول القات 1994 و منظمة التجارة العالمية **WTO** 1995 كفلت تطبيق إجراءات معينة لمحاربة سياسة الاغراق و أعطت الدول حق الحماية ضد الدولة التي تمارس سياسة الاغراق ناهيك عن دخول الدولة التي تمارس تلك السياسة في منازعات و محاكمات و تعويضات من قبل جهاز أو مجلس فض النزاعات المنابع لمنظمة التجارة العالمية .

- **تشجيع الاستثمار من أجل التصدير:**

و يأتي في إطار الاتجاه إلى تحرير التجارة الخارجية و التحول إلى الاستراتيجية الانتاج من أجل التصدير و التشجيع إقامة المناطق الحرة ، و توفير الحوافز و المزايا اللازمة لزيادة و تشجيع الاستثمار من أجل التصدير ، بما في ذلك تسهيل الاجراءات و توفير إطار مؤسسي و بنية تصديرية تدفع إلى التحول نحو الاستثمارمن اجل التصدير سواء الاستثمار المحلي أو الاستثمار الاجنبي المباشر .[1]

2- **الاهداف الاجتماعية :** تتمثل الاهداف الاجتماعية فيما يلي :

- **حماية مصالح اجتماعية معينة** :كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة أو العمال في صناعة معينة ،و هنا تنقلب مصالح هذه الفئات ،طبقا لالة معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوى السياسة في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعة .
- **إعادة توزيع الدخل القومي** :

قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة ، و تلجأ إليه أدوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف عادة ، ما تستخدم أكثر من أدوات السياسة التجارية ، على سبيل المثال نفرض رسوم جمركة أو تطبيق نظام الحصص على الواردات معينة مع ثبات العوامل الاخرى يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة و يزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الدخل ، و نادرا ما يعين إعادة توزيع الدخل القومي كهدف من أهداف السياسة التجارية و لكن هذه السياسة بالتضافر مع غيرها من السياسات الاقتصادية و بذات السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف .[2]

3- الاهداف الاستراتيجية :

ويقصد بالأهداف الاستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري ، فقد يتطلب أمن المجتمع و الاعتبارات الاستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الانتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة الخارجية أمر تحقيق ذلك بغرض الرسوم الجمركة أو نظام الحصص أو يخضع الاستيراد كلية نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الانتاج

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 127. 128.

[2]- مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص122.123.

الحربي لكي يتحقق المجتمع درجة من الامن يمكن الاطمئنان إليها ، كما قد تقضي الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا وهنا يكون على سياسة التجارة أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف .[1]

- تطرقنا في المطلبين السابقين : مفهوم السياسة الخارجية و كذلك أهداف بالنسبة لاقتصاد أي بلاد .

المطلب الثالث :أنواع سياسة التجارة وأدوات سياستها

سنتطرق في هذا المطلب إلى السياسة التجارية وحجج أنصارها

1)مفهوم سياسة الحماية التجارية

تعتبر سياسة الحماية من أقدم السياسات في التاريخ الاقتصادي عندما نادى بها التجاريون ويمكن بأنها :"هي مجموعة من القواعد ولإجراءات و التدابير التي يضع قيودا مباشرة أو غير كمية ،تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة .

2)**حجج أنصار الحماية التجارية** :

يستند مؤيدو هذه السياسة إلى عدد من الحجج والبراهين منها

- تقليل الواردات ومن ثم فد تؤدي هذه السياسة إلى تحسين العجز في ميزان المدفوعات

- حماية الاسواق الوطنية من سياسة الاغراق التي تمارسها الدول الاجنبية المصدرة لسلع رخيصة ،ولإغراق إما أن يكون مؤقتا أو دائما لحماية المنتجين المحاسبين من الخسارة الكبيرة لان المناسفة الاجنبية بهذه السياسة بهذه السياسة تحرمها من الحصول على الارباح كافية .

- تؤدي إلى تحقيق أهداف استراتيجية وهي المتعلقة بأن المجتمع سواء بعده الاقتصادي أو الغذائي العسكري

- تؤدي إلى زيادة الايرادات العامة للدولة من خلال الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الكمالية ،والسلع التي لها بدائل محلية ،ويتوقف ذلك مرونة الطلب على الوردات

- تؤدي إلى الزيادة في جذب رؤوس الاموال الاجنبية وزيادة العملة في المجتمع.[2]

ثانيا :سياسة الحرية التجارة وحجج أنصارها

1)مفهومسياسة الحرية التجارية

[1]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، ص 239.

[2]-عبد المجيد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 131. 132.

ظهرت سياسة الحرية التجارية وانتعشت مع أفكار الكلاسيك في مجال التجارة الخارجية ونادوا بضرورة و أحقية الافراد والمؤسسات القيام بالنشاط الاقتصادي و التبادل كما يرغبون دون تدخل الدولة ،وفي هذه الصياغة تعرف سياسة الحرية التجارية بأنها "مجموعة من القواعد والاجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تكييف القيود المباشرة والغير المباشرة ،الكمية والغير الكمية ،التعريفية و الغير التعريفية ،لتساهم في التجارة الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة

2)حجج أنصارسياسة التجارية

- ينادى أنصار الحرية بوجوب القيام بالمبادلات الخارجية الخالية من القيود والعراقيل استنادا للحجج التالية :

- يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية إلى زيادة الدخل القومي لأطراف التبادل التجاري ،ويعود بالرفاهية على لاقتصاد الدولي بأكمله بدرجة أكثر من سياسة الحماية .

- يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية إلى تخفيض افضل للموارد الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل و التوظيف في الاقتصاد القومي لكل دولة .

- تخفيض معدلات البطالة بدرجة افضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الافادة من عناصر المتوفرة في الدول المختلفة .

-إن إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية ،يؤدي إلى تعظيم الصادرات في إيطار إتباع الاستراتيجية الانتاج من أجل التصدير ،ومن تم تحقيق هدف التوازن الخارجي بدرجة أفضل بكثير من سياسة الحماية .[1]

*** أدوات سياسة التجارة الخارجية :**

أولا :الادوات السعرية :

1) الرسوم الجمركية:وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت من صادرات او واردات ، فالرسم إذن ضريبة على انتقال السلع من الدولة او إليها ،وظاهرة أن الرسم ينقسم إلى رسم على الصادرات ورسم على الواردات .

أما رسم الصادرات فينطوي في الواقع على رغبة الدولة التي تفرضه إما في توفير السلعة في الداخل حتى توفى حاجة المستهلك المحلى ،وإما في الحصول على مورد مالي والرسوم على الصادرات رسوم نادرة ،غالبا ما تكون في

[1]- عبد المطل عبدالحميد ، مرجع سابق، ص 133. 135.

البلاد المنتجة والمصدرة للموارد الاولية باعتبار ان عينها يقع على الخارج ،وانما الغالب هو ان تفرض الرسوم على الواردات وهناك نوعين من الرسوم الجمركية:

- **الرسوم القيمة** :تفرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة ، فيكفي إطلاع موظف الجمارك على الاوراق الدالة على قيمة السلعة حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب .
- **الرسوم النوعية**:تفرض كمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة ، و عندئذ يكفي إطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة أو حجمها أو وزنها ، بغض النظر عن قيمتها حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.

2- **الاغراق**: و احد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الاثمان السائدة في الداخل و الخارج ، حيث تكون هذه الاخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة ،مضافا إليه نفقات و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الاجنبية و ينقسم إلى ثلاث فروع .

أ- **الاغراق العارض** :و الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة .

ب- **الاغراق قصيرالاجل و المؤقت** : الذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله .

ت- **الاغراق الدائم :** المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية

3- الاعانات : و تتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينة للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير السلع معنية فهذا النظام محاولة لكسب الاسواق في الخارج عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح على أن تقدم الدولة لهم من جانبها منحا أو إعانات تعوضهم عن هذا الربح المفقود و بهذا تحاول الدولة أن تحمل المنتجين أو المصدرين على التخلي عن الربح السوقي و الحصول على ربح الحكومي في صورة الاعانة .[1]

4- تخفيض سعر الصرف: تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الاجنبية لتحقيق عدد من الاهداف منها تشجيع صادرات البلد و تخفيض الواردات.[2]

فبهذا الاجراء يصبح ثمن السلع المحلية أقل من ثمن السلع الاجنبية مما يكسبها ميزة تنافسية و في نفس الوقت يرتفع ثمن السلع المستورة أمام المحلية .

ثانيا /الادوات الكمية

تسمى بالوسائل الكمية ،لأنها تؤثر في كمية أو حجم التبادل التجاري للدولة مع الخارج و هي :

1- **نظام الحصص** :يقصد بنظام الحصص أو القيود الكمية أن تضع الدول حدا أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيرادها من سلعة من سلعة خلال فترة معينة .[3]

2- **تراخيص الاستيراد** : يقصد بها تلك التراخيص أو التصاريح التي تمنح للأفراد و الهيئات ، قصد إستيراد سلعة معينة من الخارج ، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية.[1]

[1]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص246،245.

[2]- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 291

[3]- موسى سعيد و آخرون، مرجع سابق، ص705

ثالثا / الادوات التنظيمية:

و هي الوسائل و الاجراءات التي تتدخل الدولة من خلالها في قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يحقق أهدافها و هي :

1- **المعاهدات التجارية** : هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيمها يشمل بجانب الوسائل و المسائل التجارية و الاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري .[2]

2- **الاتفاقات التجارية** :هي معاهدة بين دولتين ، بموجبها تنظيم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير و استيراد و طريقة سداد الديون و المستحقات و ذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منها و تحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة .

3- **اتفاقات الدفع** :ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الاخذة بنظام الرقابة على صرف و تقييد تحويل عملاتها إلى عملة أجنبية ، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيرها وفق الاسس و الاحكام التي يوافق عليها الطرفان .

4- **التكتلات الاقتصادية** : تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول ، و تتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الاطراف المنظمة .

5- **الحماية الادارية** :و المقصود بها مجموعة من الاجراءات التي تهدف إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية، و تتخذ هذه القيود عددا من الاشكال مثل اشتراط شهادة من مصدر السلعة (شهادة المنشأ) تحصيل المستورد نفقات التفتيش في منع دخول بعض السلع بحجة المحافظة على الصحة العامة .[3]

- ترقنا في المطلب السابق إلى مجموعة من أدوات سياسة التجارة الخارجية متمثلتا في الادوات السعرية و الكمية و التنظيمية و عموما تطرقنا في المبحث السابق إلى عدة عناصر و المتمثلة في مفهوم السياسات التجارة الخارجية و أدواتها ثم أنواع سياسات التجارة الخارجية المتمثلة في السياسة الحصائية و سياسة حرية التجارة .

[1]- جودة عبد الحق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 1992 الطبعة الرابعة، ص169.

[2]- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 297.

[3]- أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا،1982 ، ص 168

خلاصة الفصل

يلعب ميزان المدفوعات دورا هاما في معرفة الوضعية الاقتصادية للبلد و ذلك من خلال تشجيع الصادرات و التقليل من الواردات لتفعيل ميزان مدفوعات موجب.

هو يبين ما في تعامل الاقتصاد في علاقته مع اقتصاديات العالم الأخرى،و لا يكون متوازنا إلا إذا تساوت الصادرات مع الواردات.

و تختلف السياسات التجارية حسب النظام الاقتصادي لكل بلد أو دولة فهناك نظريتان متطرفتان فالأولى سياسة أتركه حرا اما ثانية تدخل الدولة في شؤون الحياة الاقتصادية للبلد.

و منه نستخلص أن التجارة الخارجية لا تقوم إلا بوجود سياسات التجارة المنظمة لها.

الفصل التطبيقي

تمهيد:

التجارة الخارجية بدأت بعد الاستقلال مباشرة تتخذ سياسة مستقلة نسبيا وفقا للمواثيق الرسمية التي تدعو إلى القضاء على روابط التبعية، و العمل على بناء اقتصاد يعتمد على التخطيط الديمقراطي يتمثل في النهج الاشتراكي و استمر تنظيم التجارة الخارجية خلال الفترة بالتطبيق التدريجي لنظام احتكار الدولة للمبادلات الخارجية، بعد سيطرة الدولة على أهم القطاعات، في حين تميز تنظيم التجارة الخارجية في الثمانينات باضطرابات في الاقتصاد العالمي بسب الانخفاض في أسعار البترول و تسارعت وتيرة انخفاضه إلى أن وصل إلى 13 دولار للبرميل في نهاية 1986 و تواصلت الإصلاحات و السياسات مخططات التنموية إلى يومنا هذا من خلال إستخدام مجموعة من المؤشرات الإقتصادية التي لها تأثير كبير على التجارة الدولية و لدراسة كل هذا قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: نظرة عامة حول سياسة التجارة الدولية ما بعد الاستقلال إلى 1989.

المبحث الثاني: الإصلاحات في مجال تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثالث: تقييم فعالية سياسة التجارة الدولية على الأداء الاقتصادي في الجزائر 2010-2010

المبحث الأول: نظرة عامة حول سياسة التجارة الدولية ما بعد الاستقلال إلى 1989

التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال حتى أواخر سنة 1989 بثلاث مراحل رئيسية هي فترة المراقبة الممتدة من الاستقلال إلى 1970 و الثانية هي فترة الاحتكار الممتدة من سنة 1970 إلى 1979 والثالثة هي مرحلة تنظيم التجارة الخارجية و الممتدة من 1980 إلى 1989 و سنتطرق إلى هذه المراحل كما يلي:

المطلب الأول: الرقابة على التجارة الدولية في الجزائر خلال المرحلة 1962 إلى 1970

إتصف التسريع الجزائري للتجارة الخارجية في الفترة الممتدة بين 1962-1970 بوضع العناصر الأولى لمراقبة الدولة لهذا القطاع إذ تمثلت هذه العناصر في وسائل و أدوات تقليدية حمائية اتخذت ثلاثة أشكال و هي:

1-مر اقبة الصرف: الأموال تنتقل بحرية كاملة، بالإضافة إلى أن أغلب المبادلات الخارجية للجزائر كانت تتم في هذه المنطقة غير أن بعد أكتوبر 1963 و بعد صدور القانون رقم 62-144، دعمت التجارة الخارجية الجزائرية بنظام مراقبة صرف يسمح بالحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج بالإضافة إل التحكم في التقلبات النقدية في السوق.

و قد استمد هذا النظام من التشريع المعد من طرف وزارة المالية و يحمل في طياته كل ما يتعلق بعرض العملية الصعبة، الطلب عليها و لشروط التي تحددها و التي تحاول الحفاظ على سعر معين من أسعر الصرف.

2- التعريفة الجمركية: في هذا المجال تم إستخدام معدلات جديدة و تم توزيع تشكلتها من أجل حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الصناعة التحويلية.[1]

لقد تم وضع أول تعريفة جمركية للجزائر بمرسوم بتاريخ 28 أكتوبر 1963 حيث طريقة عملها كانت تعتمد على تصنيفين:

- بالنسبة للمنتج و ذلك حسب طبيعة وجهة المنتج.
- بالنسبة للبلد و ذلك حسب الأصل و المصدر الجغرافي للمنتج.

لكن نتيجة للنقائص التي عرفتها التعريفة الجمركية جديدة سنة 1968 بمرسوم رقم 68-35 و الذي أدخل تعديلات على التعريفة السابقة حيث تم إلغاء التعريفة الخاصة الممنوحة لفرنسا من جهة و تم تحديد الحقوق الجمركية على مستوى عام اعلى و توزيعها بطريقة أوسع.[2]

و لم تقتصر إجراءات المراقبة من طرف الدولة خلال هذه الفترة على مراقبة الصرف و التعريفة الجمركية فحسب بل وضعت نظام الحصص للواردات ليدعم الإجراءان السابقان.

3-نظام الحصص للاستيراد: حددت في هذا النظام القيود الكمية بصفة نهائية هن طريق التفاوض في إطار اتفاقيات ثنائية تجارية و هذا بمرسوم 63-188 الصادر في 16 ماي 1963 و الذي يهدف إلى:

- حماية الإنتاج الوطني الذي كان في مرحلة الانطلاق.
- تحسين وضعية الميزان التجاري.

تتم عملية الاستيراد في نظام الحصص وفقا لطريقة التجمعات الشرائية (هي عبارة عن جمعيات تجمع بين مستوردين خواص و الدولة و تشكل شركات ذات رأس مال معظمه عمومي حيث تفرض عليهم الدولة نوع من المراقبة عن طريق وساطة ممثلين لها) و التي تهدف إلى:

- تنفيذ برامج الاستيراد السنوي للمنتج الذي هو من اختصاصها.
- تسويق المنتجات بين مختلف الطالبين حسب حصص محددة من طرف وزارة التجارة.

[1]- صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية، مجلة الباحث، قاصدي مرباح ورقلة، العدد04، 2006، ص 31

[2]-محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص:173.

التعايش الظاهري بين القطاع الخاص و الدولة لم يخف عدم التلاؤم بينهما و الذي سرعان ما برز، نظرا لوجود برامج متناقضة بين المستوردين الخواص الذين هدفهم الرئيسي هو تحقيق الربح و قطاع الدولة الذي كانت غايته الوحيدة التموين التنظيم للسوق الوطنية.[1]

المطلب الثاني: تنظيم و تطوير التجارة الخارجية في الجزائر خلال مرحلة الاحتكار من 1970 إلى 1979

يتم تنظيم قطاع التجارة استخدمت الدولة عناصر أساسية لإجراء هذا الاحتكار و هي:

1- وضع اللمسات الأولى لإحتكار الدولة للواردات: لقد شهدت سنتا 1970 و 1971 تعميم احتكار الدولة للتجارة الخارجية بصفة عامة و الواردات بصفة خاصة، حيث في سنة 1971 استفادت حوالي 20 مؤسسة عمومية من منح الإحتكار و مراقبة 80% من التجارة الخارجية و هذا من أجل الوصول إلى إقامة صناعة قوية، تنشيط و ترقية الصادرات و التقليل من الواردات غير أنه يعاب على هذه الطريقة أنها لم تفصل بين الوظائف التقليدية لمؤسسات الإنتاج أو توزيع الإنتاح و التوزيع في نفس الوقت والوظيفة الجديدة (الإستراد) إلى جانب غياب نص قانوني يحدد الشروط العامة للإستيراد خاصة في إطار المؤسسات المستفيدة من إحتكار الواردات فهذا ما خلق وضعية لم تسمح للكيفيات الإدارية التي تحكم تطبيق هذه الوظيفة الإستيراد و الوظائف الأخرى التي تقوم بها.

2-التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI): في سنة 1974 تم إنشاء الرخص العامة للإستيراد و هي بمثابة منح بالعملة الصعبة تمنح للمؤسسات العمومية سنويا من أجل تخفيف من حدة الاحتكار و تسهيل تنسيق عمليات الإستيراد مع الإحتياطات المحلية للمؤسسات العمومية و كذلك المؤسسات الخاصة التي لها برنامج سنوي كمحاولة إدراج القطاع الخاص في العملية التخطيطية المتبعة من طرف الدولة.

حيث تم إخضاع عمليات الاستيراد طبقا لهذا التنظيم إلى ثلاث أشكال:

- سلع تخضع لنظام الحصص.
- سلع محررة الإستيراد.
- سلع تخضع لنظام الرخص الإجمالية للإستيراد و التي تسلع سنويا.

3-تعزيز إحتكار الدولة للتجارة 78-02 المؤرخ في 11 فيفري 1978: و الذي يكرس إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما يمنع أشكال التدخل على مستوى التجارة الخارجية للمتعاملين الخواص و يمكن حصر الأهداف التي جاء من أجلها هذا القانون فيما يلي:[2]

- تنويع العلاقات مع الخارج.
- حماية الاقتصاد الوطني.

تقوية القدرة التفاوضية مع الأطراف الخارجية.

- ضمان حقيقي ينقل التكنولوجيا.

حيث تم تدعيم هذا القانون بتعليمة رئاسية في 17 جوان 1978 حول طبيعة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية ووضع المبادئ التي يجب أن تسير عليها المؤسسات العمومية في تنفيذ صفقاتها التجارية مع الخارج ونوجز هذه المبادئ فيما يلي:

- الأخذ بعين الاعتبار الطاقات الإنتاجية الوطنية في تحقيق و تلبية الرغبات و الحاجات المحلية قبل اللجوء للإستيراد من الخارج.

[1]- محمود حميدات، مرجع سابق، ص 173.

[2]- الصادق بوشنافة، مرجع سابق، ص:123،122.

- تتم الصفقات مع الأجانب على أساس الأولوية و بشرط مع البلد الذي له علاقات مع الجزائر مدعمة بعقود تجارية.
- عمليات الإستيراد على الحساب يجب أن تكون مكفولة بشروط تفصيلية كما يمنع إستيراد منتجات متوفرة في السوق المحلي و إستعمال رسم جمركي لحماية المنتجات و تدعيم صناعة الواردات.[1]

المطلب الثالث: تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر خلال 1980-1989

جرى العمل بهذا القانون إلى غاية 1988 مع ظهور بعض التعديلات الخفيفة التي كانت تنص عليها قوانين المالية خلال هذه الفترة.

1- **الإجراءات الجديدة لنظام الاحتكار:** يوجد إجراءان يتخذان من أجل هذا التنظيم:

1-1- وقف لنشاط المستوردين الخاص: تطبيقا (En application) لمبدأ وقف نشاط المستوردين الخواص الذين يعملون لحسابهم الخاص ينص القانون رقم 78-02 في مادته 18 "حق كل مؤسسة خاصة تعمل في الاستيراد و التصدير و عموما كل مؤسسة يكون موضوعها الاجتماعي يخص تحضير المفاوضة أو تحقيق عمليات التجارة الخارجية، فالمؤسسات الخاصة التي تكون التجارة الخارجية فيه عبارة عن نشاط تابع، عليها أن تعمل في أجل محدد على إعادة تعديل نصوصها التأسيسية، قصد حذف نشاطات التجارة الخارجية من موضوعها الاجتماعي التي أصبحت ممنوعة ابتداءا من نشر هذا القانون غير أن القانون أعطى المؤسسات الخاصة الوطنية و الأجنبية بعض الصلاحيات بصورة مؤقتة في انتظار توسيع عملية الاحتكار على مجموع المنتجات المستوردة، و تتمثل في إمكانية حصول المؤسسات الوطنية الخاصة على رخصة استيراد، بشرط أن تكون السلع المتوردة لم تدخل بعد ضمن مجموعة السلع التي يشملها الاحتكار.

أما الشرط الثاني فيجب أن تكون هذه السلع المستوردة موجهة مباشرة للاحتياجات الخاصة بالانتاج في هذه المؤسسات، بمعنى أن رخص الاستيراد الممنوحة لا يمكن أن تشمل السلع الموجهة لغرض بيعها على حالها فالمؤسسات الأجنبية المعنية هي نفسها قد تقوم بعملية الاستيراد تحت غطاء الرخصة الممنوحة، إما بطريقة مباشرة أو عن طريق الوكالات أو الملصقات أو غيرها من المؤسسات التي يمكن أن تنشأ في الجزائر، كما ان هذا القانون قد سعى إلى وقف كل امكانية تدخل لحساب الأطراف الأجنبية الذي يتم عن طريق وسطاء خواص وطنيين.

1-2- وقف جميع نشاطات الوساطة في مجال التجارة الخارجية:

حيث يعرف الوسيط على انه كل شخص ضمني أو معنوي يقوم بإعداد الاتفاق والتفاوض أو تنفيذ صفقة أو عقد يحصل من خلاله على مقابل أو امتياز من أية طبيعة بفائدة طرف آحر أي أن الوسيط هو متعاقد لصلاح متعامل عمومي وطني، إذ تم الغاء الوسطاء الذين يمثلون مصدر تكاليف مرتفعة تنعكس على أسعار الشراء و عليه أصبحت الدولة تقوم باحتكار المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الوطني، أما على مستوى الصادرات رغم الاعتماد شبه الكلي للصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات فإن قطاع التصدير قد تم احتكاره بصفة شبه مطلقة من طرف مؤسسة سوناطراك فمنذ بداية الثمانينات اتخذت عدة إجراءات لتشجيع الصادرات، و ذلك من خلال تنويعها.

بالتأكيد على هذه النقطة التي تشكل موضوع القسم الذي يتكون من 10 مواد على الأقل من القانون 78-02 الذي كان في الغالب يطلق عليه قانون "ضد الوسطاء" و الذي يمكن معالجته من ثلاثة جوانب:

أ. تحديد مفهوم الوساطة.

ب. نتائج تطبيق قواعد مبدأ وقف الوسطاء.

[1]-محمد الأمين زاهي، **أثر الإصلاحات الإقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية و إنضمامها إلى OMC 1994-2007**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية)، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008-2009، ص:41.

ت. العقوبات المفروضة لضمان تطبيق القواعد المتعلقة بوقف الوسطاء.

2- الظروف والآليات الجديدة لإعادة تنظيم الاحتكار

وفقا لقانون رقم 88-29 في إطار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ثار جدال آخر خلال الفترة 1980- 1982 حول موضوع احتكار الدولة للتجارة الخارجية بإعادة النظر فيه، بل و حتى إمكانية الغائه، غير أن طابعه الدستوري كان كافيا للإبقاء عليه ووضع حد لذلك الجدال، لكن مع تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 التي كانت له آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري، صار تصدير المنتوجات من خارج المحروقات أمرا محتوما في السياسة الاقتصادية الجزائرية، كما استدعى الأمر إعادة تنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفقا لمفهوم جديد لمشاكل التنمية الاقتصادية الذي تضمنه الإصلاح الخاص بمؤسسات التخطيط و هكذا فقد أصدرت الدولة القانون رقم 88-29 بتاريخ 1988/07/19 يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، و الذي جاء على أساس إلغاء القانون رقم 78-02 و قانون يعتبر متطورا من حيث الدقة كما أنه مستوحى من القنون البولوني لسنة 1982 فيما يتعلق بمنح حقوق الامتياز " Les concessions" في مجال الاستيراد و التصدير و حسب التنظيم الجديد فإن الدولة الجزائرية تمارس احتكار التجارة الخارجية، عن طريق منح امتياز للمؤسسات العمومية أو إلى الهيئات العمومية أو إلى مجموعات المصالح المشتركة " Groupements d'intérêts communs"وهو امتيازيتم التراضي عنه من خلال دفتر الشروط الذي يحدد حقوق و واجبات صاحب الامتياز"Le concessionnaire" و بذلك لم تعد الدولة تقبل استيراد سلعة من قبل مؤسسة محددو مسبقا أو من قبل مؤسسة واحدة فقط بل فتحت إمكانية المنافسة بين المؤسسات العمومية في مجال المبادلات التجارة الدولية.

3- سياسة ترقية الصادرات

لقد أصبح إنجاز علميات التصدير يتم من قبل المتعاملين العموميين و الخواص في إطار البرنامج العام للتصدير كما صار بالإمكان خلق مجموعات ذات مصلحة مشتركة تتشكل من المؤسسات العمومية الاقتصادية للقيام بالعمليات التي لها علاقة بالتصدير و في ظل قانون 88-29 فقد تم اتخاذ إجراء تعويض رخص التصدير ببطاقات و شهادات التصدير حيث يمتد أجل صلاحية البطاقة المصدر إلى مدة 5 سنوات و هي بطاقة تسمح لصاحبها بالالتزام بالقيام بعمليات التصدير وفقا لقواعد ممارسة التجارة الدولية و يتم سحبها من وزارة التجارة و وزارة المالية.

أما شهادة التصدير فهي خاصة بالمؤسسات التي تقوم بعمليات التصدير بصورة منتظمة، و يترتب على حاملها نفس الحقوق التي تترتب على حامل البطاقة و تسحب شهادة المصدر من نفس الجهات الوزارية السابقة و ذلك عن طريق الغرفة الوطنية للتجارة أو الغرفة الولائية للتجارة.

أما فيما يخص علاقات المصدرين الوطنيين بالسوق الدولية فإن العقود التي تنفرد بها الوكالات التجارية، و التمثيلية في الخارج، من أجل تصدير السلع و الخدمات يمكن أن تتم مع المؤسسات المصدرة و الأشخاص الطبيعيين و المعنويين المؤهلين لهذا الغرض دون أن يمنع تلك المؤسسات المصدرة دخولها الأسواق الأجنبية، كما يمكن للمؤسسات العمومية الاقتصادية أن تنشئ مؤسسات في الخارج أو المساهمة في رأسمالها، كما يمكن القول أنه فيما يخص الصادرات فان الإصلاح يهدف إلى تنويع الصادرات من خارج المحروقات من ذلك صارت كل من المؤسسة العمومية أو الخاصة مدعوة لإدخال عنصر "التصدير" في مخططها التنموي المتوسط الأجل، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع متطلبات التخطيط في الفرع الاقتصادي التابعة له و هو ما أعطى للمؤسسة حرية أكبر في تبني أشكال تنظيمية ملائمة أكثر من أجل تنمية صادراتها سواء لوحدها أو مع المؤسسات الأخرى، دون المرور بأي احتكار للصادرات.

كما منحت الدولة تسهيلات متزايدة للمؤسسات التي تقوم بوضع خطة لتنمية الصادرات حيث أصبح بإمكان المؤسسة أن تحتفظ بقسط من إيراداتها من العملات الصعبة.

و في هذا الإطار فقد بدأت الدولة مرونة كبيرة في السماح للمؤسسات العمومية و الخاصة من أجل زيادة صادراتها و مكاسبها من العملة الصعبة.[1]

المبحث الثاني: الإصلاحات في مجال تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

إعادة النظر في احتكار الدولة للتجارة الخارجية كان بمرسوم التنفيذي 88-201 الصادر في 18أكتوبر 1988 حيث جاء ليلغي الترتيبات القانونية التي تنص على احتكار الدولة كل العمليات التجارية المتعلقة بالأطراف الأجنبية، حيث عرفت الساحة الجزائرية منذ سنة 1990 و لا تزال تعرف لحد الآن إصلاحات جذرية تهدف من خلالها إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية و التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل و هي:

المطلب الأول: مرحلة التحرير التدريجي خلال الفترة 1990-1993

و نجد في هذه المرحلة أنها تحتوي على مرحلتين هما:

1- مرحلة التحرير الأولى 1990-1991: عرفت سنة 1990 أولى العلامات بروز نظام تجاري جديد حيث يعتبر قانون المالية لسنة 1990 أول خطوة باتجاه إلغاء النظام القديم، و التي كانت تتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد و ميزانية العملة الصعبة و عوضت هذه الأخيرة بمخطط تمويل خارجي تحت إشراف البنوك مباشرة.[2]

و بدأت فعليا بوادر تحرير التجارة الخارجية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91-37 الصادر في 13 فيفري 1991 المرتبطة أساسا بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية و التعليمة 91-03 لبنك الجزائر المتعلقة بشروط و قواعد تمويل عمليات الاستيراد.

يكرس المرسوم 91-37 إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، إذ أكد هذا المرسوم على ان عملية الاستيراد لابد أن تقوم بواسطة تجار الجملة و الوكلاء المعتمدين من مجلس النقد و القرض.

لقد كان لهذه النصوص آثار مهمة على تجارة الجملة و الوكلاء و يظهر ذلك من خلال:

- إلغاء امكانية البيع بالعملة الصعبة من طرف الوكلاء و تجار الجملة المعتمدين.
- خضوع الوكلاء و تجار الجملة المعتمدين للقواعد الخاصة بالاستيراد و التمويل.
- توسيع الحقل التنافسي للوكلاء و تجار الجملة بما أن التنظيم الجديد يحدد الواردات.
- تحصيل المداخل بالدينار بالنسبة للاعتمادات الخارجية التي تزيد من شكل خطر الصرف.

يتضح لنا من خلال النصوص الصادرة سنة 1991 أن النظام البنكي كان المنظم الوحيد للتجارة الخارجية، كما أن اهتمام السلطات في هذه الفترة كان منحصرا في تحرير عمليات الاستيراد.

التي بدأت تقليص مخولاتها من العملة الصعبة، نتيجة تذبذب اسعار المحروقات و هذا ما زاد من ارتفاع مديونيتها الخارجية، و الملاحظات التي يمكن تقديمها فيما يخص هذه المرحلة هي[3]:

- الميل إلى استيراد السلع النهائية سهلة التمويل على حساب التمويل الوطني.
- عمليات المضاربة في التجارة الخارجية و ذلك عن طريق استيراد المنتجات الواسعة الربح والمنافسة للمنتج الوطني.

---

[1]- عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم و تطوير التجارة الخارجية حالة الجزائر**، (أطروحة مقدمة لنيل درجة دوكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص:298.

[2]- الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**،المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، الجزائر، سنة 1996، ص:195.

[3]-نفس المرجع، ص198.

أثبتت هذه النتائج الآثار السلبية لتحرير عمليات الاستيراد على الاقتصاد الوطني بسبب تطبيقها بطريقة عشوائية و غير عقلانية إذ كان من الواجب على الدولة التدخل في إطار تنظيم و تحديد الأولويات دون عرقلة السير نحو اقتصاد السوق.

2- مرحلة العودة إلى مراقبة التجارة الخارجية 1992-1993: الفوضى التي ميزت السوق الجزائرية جراء عملية التحرير غير المضبوطة و التي أدت إلى اتجاه المستثمرين نحو عملية الاستيراد بهدف الربح السريع و التدني النشاط الإنتاجي جعلت الدول تعتقد أنه من الضروري التدخل عن طريق إصدارها للتعليمة الحكومية رقم 625 الصادرة في 28 أوت 1992 التي جاءت لتأطير سياسة التجارة الخارجية وتحقيق المراقبة القبلية لعمليات الاستيراد و إعادة صياغة الترتيبات و المقاييس المعدة لتحرير التجارة الخارجية.

رسمت هذه التعليمة محورين أساسيين، الأول عل مستوى النصوص التنظيمية من خلال تحديد معايير دقيقة و أولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة و إدارة التمويل الخارجي من جهة أخرى، أما الثاني فيخص المتعاملين التجاريين و هو متعلق بتحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن و على العموم فقد وضعت هذه التعليمة إجراءات حمائية تهدف إلى حماية المنتج الوطني وتشجيعه كما تعمل على توجيه الموارد النادرة نحو القطاعات التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني و تمكينه من تجاوز الأزمة.

عملية الاصلاح التي اعتمدتها السلطة الجزائرية باستعمال الموارد الوطنية برهنت فشلها، و هذا ما أدى بها إلى اللجوء إلى الخارج عن طريق إعادة جدولة الديون و تبني إصلاحات هيكلية عميقة من خلال مباشرة مفاوضات مع الصندوق النقد الدولي، و توصلت حينها إلى عقد اتفاقية ستاندباي في أفريل1994.

المطلب الثاني: مرحلة الانتقال إلى تحرير الكامل للتجارة الخارجية بدءا من 1994 – 2000

لقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية ابتداء من 1994 إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية و ذلك تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي و المتمثلة في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال تحرير الجزائر لتجارتها الدولية و من ثم فتح حدودها في وجه السلع و الخدمات الأجنبية و كذلك في وجه دخول رؤوس الأموال الأجنبية حيث تم ذلك من خلال التعليمة رقم 94-20 المؤرخة في 12 أفريل 1994 و المتعلقة بتمويل الواردات و التي أصدررها بنك الجزائر (البنك المركزي) حيث بموجبها تم حل اللجنة الخاصة المسماة (AD-HOC) والمكلفة بعملية تمويل الواردات، كما أن هذه التعليمة قد أعادت الاعتبار للبنك الاولي في أداء مهمته كممول رئيسي للتجارة الخارجية و تجسيد مبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شروطا معينة.

إن هذه التعليمة قد ألغت سابقاتها المتعلقة بعملية تمويل الواردات كما عمدت إلى تحديد شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقة جديدة بين البنك و العميل وفق مبدأ أساسي يتمثل في القدرة على السداد " La solvabilité".[1]

كما اتخذت تدابير أخرى تم بموجبها إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بصور مطلقة بالعملة الصعبة الخاصة بالمستورد، لكن باستثناء السيارات الخاصة إلى غاية نهاية 1994 وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية و المهنية المستعملة.

ولزيادة الانفتاح و تدعيم التكامل الإقليمي تم تخفيض الحماية الجمركية، و كذلك الحدود العليا للتعريفة الجمركية على الواردات فانخفضت سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في أول جانفي 1997.

[1]- مسعود قريز، **التجارة الخارجية بين التقييد و التحرير حالة الجزائر**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير) الجزائر،2000-2001، ص: 178.

واقتصر الحظر على ثلاث فئات من السلع المستوردة (لأسباب دينية وصحية و اجتماعية و السلع الموقوفة مؤقتا لغاية نهاية 1994 و هناك عشر سلع معظمها من المواد الغذائية الأساسية المدعمة حيث ألغيت القيود عليها بنهاية 1994) حيث ألغي الحظر عليها تماما خلال منتصف 1995، هذا بالنسبة للواردات.

أما بالنسبة للصادرات، فقد ألغي الحظر السابق عليها، و في جوان 1996 و أصبح نظام التجارة الخارجية الجزائري خاليا من القيود الكمية.

لقد كان من نتيجة تحرير التجارة الخارجية شهدت قيمة الواردات ارتفاعا كبيرا في 1994 و استمر هذا الارتفاع في 1995، بالرغم من ذلك ظل أقل من مستواه في 1990 بالقيمة الحقيقية.

لقد انخفضت قيمة الواردات الحقيقية في 1996 بالرغم من وجود التحرير التجاري و بقيت على نفس المستوى في 1997 و يعز انخفاض الواردات عام 1996 إلى حدوث تشبع مفاجئ في الطلب المكبوت، وانخفاض في مستوى الواردات الغذائية نتيجة الارتفاع بصورة استثنائية للانتاج الزراعي الوطني.

كما يشير عليه تقريرصندوق النقد الدولي إلى الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العمومية في حصولها على التمويل الأجنبي و صارت هذه المؤسسات تواجه صعوبة مالية نتيجة تزايد المنافسة بصورة أكبر، هذا فضلا عن انخفاض الواردات من السلع الاستهلاكية لانخفاض الدخل الحقيقي للعائلات، و استمر ضغط خفض الواردات في السنة الموالية (أي1997) بالرغم من حدوث ميل الاقتصاد الوطني للاستيراد لحكم برامج التصحيح الهيكلي، بمعنى حدوث انخفاض نسبة الواردات إلى اجمالي الناتج المحلي نتيجة تصفية أو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الغير الناجعة و التي كانت تعتمد في نشاطها بصورة كبيرة على الواردات، و حيث أن الصادرات من غير المحروقات بقي ضعيفا فمن المتوقع أن يبقى حجم الواردات ضعيفا و على المدى المتوسط يمكن أن تنمو الواردات مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بتخفيض رسوم جمركية جديدة وفق اتفاق التجارة الحرة في إطار التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، و عضوية الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة.[1]

المطلب الثالث: سياسة التجارة الدولية في ظل المخططات التنموية 2001- 2014

سنتعرف فيما يلي البرامج الثلاثة من خلال التطرق لأهدافها و مضمونها و آثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخططات مالية موزعة على طول 2001-2004 بنسب متفاوتة و تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب سجل قبل إضراره سنة 2000، و المقدرة بـ11.9 مليار دولار، و قد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية قصد تنشيط الاقتصادالوطني.

1-1- أهداف دعم الإنعاش الاقتصادي: يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية و هي:

- الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

1-2- مضمون عدم الانتعاش الاقتصادي: يتمحور طول الفترة 2000-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي و الصيد البحري، البناء و الأشغال العمومية دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذلك ما يخص

[1]- عبد الرشيد ديب، مرجع سابق، ص:441.

التنمية المحلية و البشرية، و بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي:[1]

الجدول رقم (03-01): التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري الفلاحي و الصيد البحري	6312
السكن، العمران و الأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني و تعليم عالي و بحث علمي	1369
هياكل قاعدية و ثقافية	1269
أشغال المنفعة العامة و الهياكل الإدارية	982
اتصالات و صناعة	623
صحة، بيئة و نقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة و دراسات مدنية	200

المصدر: نبيل بوفليج، **آثار التنمية الاقتصادية على الموازنات العمومية في الدول النامية**، مجلة شمال افريقيا، جامعة بن بو علي شلف ،2005، ص:106.

من خلال الجدول يتجلى أنه من ناحية القيمة يمثل قطاع الاشغال الكبرى و الهياكل القاعدية النصيب الأكبر، أي ما نسبة 40.1% أما على مدار الفترة جاءت سنة 2001 كصاحبة أكبر المخصصات، و قد جاء التركيز في السنتين الأوليتين رغبة من الدول في تسريع وتيرة الانفاق خلال أقصر مدة و من ثم استغلال الانفراج المالي لتحقيق أكبر منفعة للإقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، إنشاء مناصب العمل و تطوير البنى التحتية.[2]

2- مرحلة سياسة النمو (2005-2009):

انطلاقا من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 ويتضمن هذا البرنامج خمس محاور أساسية تعكس الجزائر الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، و لقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 60 مليار دولار للمحاور الأساسية و هي: تحسين ظروف معيشة السكان، تطوير المنشآت الأساسية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، تطوير التكنولوجيا الجديدة و الاتصال، و هذه المحاور نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-02): محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)

القطاعات	المبلغ مليارد.ج	النسبة %
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.4

[1]- زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائر خلال الفترة 1980-2009**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014،ص:66،65.

[2]- طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر،1970-2012**، (أطروحة لنيل شهادة الدوكتوراه في علوم التسيير، جامعة أي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص:64.

تطوير النشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.9
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه خصص ما نسبة 85.94% فقط لكل من برنامج تحسين الظروف المعيشية و الإسكان، و برنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي ما يعادل 52 مليار دولار أمريكي، و بسبب اهتمام السلطات الحكومية راجع إلى الضرر الذي لحق بالجهة الاجتماعية من جراء البطالة والفقر، والتأكيد على إعادة التوازن الاجتماعي، أما في المقام الثالث فقد خصص لمحور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% و الذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة و الصناعة و الصيد البحري والسياحة و هي قطاعات تعكس الاقتصاد الحقيقي من شأنها أن تحد من قدراتها الإنتاجية و بالتالي تلبية جزء هام من الطلب الداخي و الخارجي.[1]

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

جاء في برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي:

- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

لقد تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كما يلي:

الجدول رقم (03-03): برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاع	المبلغ مليار دج
التنمية البشرية	9386.6
الخدمة العمومية	379
المنشآت القاعدية	6447
الجماعات المحلية و الامن الوطني و الحماية المدنية	أكثر من 895

[1]- عيد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص:243.

البحث العلمي و التكنولوجيا الإعلام و الاتصال	250

Source : programme de developpement, quinquennale, 2010-2014

يخصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره التكفل الطبي النوعي و تحسين ظروف السكن و التزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما ثم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة و الرياضة الثقافة و الاتصال، الشؤون الدينية، التضامن الوطني و المجاهدين.[1]

حصص برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية و الريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من إنجار محطات لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيماوية و تحديث المؤسسات العمومية.

في مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني و دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و تمويل آليات إنشاء مناصب العمل الجديدة.

على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في الموقف العمومية.[2]

المبحث الثالث: تقييم فعالية سياسة التجارة الدولية على الأداء الاقتصادي في الجزائر 1990-2014

إن تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلية و الخارجية في الجزائر تعتمد على مجموعة من الإحصائيات في فترة الدراسة 1990-2014 و سيتم عرض هذه الإحصائيات كما يلي:

المطلب الأول: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي للفترة 1990-1999

[1]-أنيسة عثماني، بوحصان لامية، تقييم آثار رامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، ابحاث المؤتمر الدولي،دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 11-12، 3-2013 ،ص:09.

[2]- مرجع سابق، ص:10،11.

سيتم في هذا المطلب عرض تحليل المؤشرات الاقصادية الداخلية في الجزائر و التي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي و تحقيق النمو الاقتصادي و كذلك معدلات التضخم و الحد من ظاهرة البطالة.

1- الناتج المحلي الإجمالي:

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة معينة ومن خلال دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي يكمن أحد صوره في القوة الاقتصادية و الجدول الموالي يستعرض تطور المحلي الإجمالي للجزائر من (1990-1999).

الجدول رقم (03-04): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة مليون دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
GDP	62045.1	45715.37	48003.3	49946.46	42542.57
السنة	1995	1996	1997	1998	1999
GDP	41764.05	46941.5	48177.86	4818.78	48640.61

المصدر: بلال مومو، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2011، (مذكرة مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي)، جامعة قاصدي مرباح، 2013/2012 ص:20.

يتبين من خلال الجدول أن قيم الناتج المحلي الخام عرف تذبذب في الفترة 1990-1996 حيث بلغ الناتج الإجمالي لسنة 1990 مقدرا 62045 مليون دولار ثم انخفضت سنة 1991 ب45715 مليون دولار قبل الدخول في مرحلة التذبذب (1992-1996) و هذا راجع إلى الظروف الاقتصادية البيئية التي كانت تسود الجزائر في تلك الفترة مع تراكم المديونية و إنخفاض أسعار البترول، حيث باشرت الجزائر بالتحول نحو اقتصاد السوق، حيث باشرت مرحلة التصحيح الهيكلي (1995-1998).

شهدت السنوات (1997، 1998، 1999) شبه إستقرار في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 48 مليون دولار أمريكي و نستطيع القول أنه بعد عودة الاستقرار السياسي و الأمني بدرجة كبيرة بعد سنة 1997 شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية الهامة هما: برنامج الإنعاش الاقتصادي.[1]

.

2- تحقيق النمو الإقتصادي:

من الضروري تقدم صورة لواقع النمو الاقتصادي وما يشكله من إرتباط قوي مع البطالة والإستثمار.

الجدول رقم(03-05):تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999

[1]-بلال مومو، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2011، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي)، جامعة قاصدي مرباح، 2013/2012، ص:20.

معدل النمو	(2.2)	(0.3)	20	(2.5)	0.30	3.9	3.8	1.2	5.0	3.2

المصادر: أحمد نصير **أثر السياسة الإقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة:1990- 2012** (مدكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية)، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص:296 .

لم يتحسن النمو الإقتصادي لأنه بقي حبيس تقلبات إصلاحات إقتصادية والملاحظ أن الفترة 1994-2000بحيث تراجع معدل النمو سنة 1997 ليحقق 1.2% بعد أن كان قد حقق سنة 1996 معدلا لا يقدر ب3.8 %والذي تزامن مع تراجع نسبة القروض الإقتصادية حيث كان معدل النمو سلبي 4.27 %كما عرفت معدلات النمو نتائج مرضية وخاصة سنة 1998 أين وصل إلى 5 %وهذا نتيجةلإنطلاق قطاع الصناعة والموسم الفلاحي الجيد في تلك السنة.[1]

3-معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

لقد واجه الاقتصاد خلال سنوات كثيرة من الفترة محل الدراسة ضغوطا تضخمية شديدة مثلما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-06):تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	20.2	25.5	31	21.6	29.4	21.7	18.7	7	5	2.6

المصادر: نعيمة زيرمي،**التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات) تلمسان 2010-2011، ص:205 .

تواصل التذبذب في معدلات التضخم خلال الفترة 1990-1999 ليصل اعلي نسبة له في سنة 1994 والمقدرة ب29.4 %ويرجع ذلك لعدة أسباب منها تخفيض قيمة الدينار في 1994، والتوسع النقدي والمتتالي،فقد عرفت سنة 1992 تلاشيا تاما للانضباط النقدي و ارتفاع معدلات السيولة إضافة إلى تزايد حجم الطلب مع الركود في مستويات الطلب، و تعديل سعر الصرف دون أن نهمل الاستمرار في تحرير الأسعار الداخلية المسجلة في برنامج التعديل الهيكلي الذي بدأ منذ 1989 و الذي كان سريعا خاصة عام 1993 إذ بلغت نسبة الأسعار المحررة عند أسعار الاستهلاك 77% مقابل 10% في 1988.

3- برنامج توطيد النموالاقتصادي (2010-2014):

جاء في برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و لقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي:

[1]- أحمد نصير**أثر السياسة الإقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة:1990- 2012** (مدكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية)، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص:296 .

- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري أنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كما يلي:

الجدول رقم(03-07): برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاع	المبلغ مليار دج
التنمية البشرية	9386.6
الخدمة العمومية	379
المنشآت القاعدية	6447
الجماعات المحلية و الأمن الوطني و الحماية المدنية	أكثر من 895
البحث العلمي و التكنولوجيا للاعلام والاتصال	250

Source : programme de développement, quinquennale,2010 -2014

يخصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره التكفل الطبي النوعي و تحسين ظروف السكن و التزويد بالمياه و الموارد الطاقوية، كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة و الرياضة، الثقافة و الاتصال، الشؤون الدينية، التضامن الوطني و المجاهدين.

خصص برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية و الريفية ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيماوية و حديث المؤسسات العمومية.

في مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني و دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و تمويل آليات إنشاء مناصب العمل جديدة.

على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المواقف العمومية.

4- الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر من 1990-1999

تمثل البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها و أنظمتها الاقتصادية و اجتماعية و السياسية و لعل أسوأ و أبرز سمات الأزمة الاقتصادية هي التزايد المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه والباحثين عن دون أن يعثروا عليه.[1]

الجدول رقم (03-08): تطور المعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
البطالة%	19.2	20.2	21.3	29.5	24.36	28	28	28.2	28	29

المصدر: من إعداد الطالبإعتمادا على:

- نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات)،تلمسان، 2010-2011، ص211.
- ملاك قارة، إشكالية **الإقتصادغيررسمي في الجزائر مع عرض و مقارنة تجارب: المكسيك،تونس و السينغال**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإتصادية)، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص:120

تميز سوق الشغل منذ النصف الثاني للثمانينات إلى غاية 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان 29% فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها خلال هذه الفترة و التي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات و انخفاض في أسعار النفط أدت إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العامل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر طالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، و شروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة، الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات و تسريح آلاف العمال، ففي 3 سنوات من 1992 إلى 1995 انتقل عدد من البطالين من 1.5% مليون إلى 2.1% مليون شخص أي بزيادة 582000 عاطل إذ تمثل فئة الشباب بنسبة 80% (أقل من 30 سنة).[2]

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي للفترة 1990-1999

تتمثل مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي في الجزائر، تطور الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و الإحتياطات الدولية و الإستثمار الأجنبي المباشر.

1- تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

يعتبر التغير في رصيد ميزان التجاري محصلة التغيرات في كل من الصادرات و الواردات و الجدول التالي يوضح ذلك خلال الفترة 1990-1999.

الجدول رقم (03-09): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

[1]-نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات)،تلمسان، 2010-2011، ص211

- [2]-ملاك قارة، إشكالية الإقتصادغير رسمي في الجزائر مع عرض و مقارنة تجارب: المكسيك،تونس و السينغال، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإتصادية)، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص:120

الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رصيد ميزان التجاري	1620	6040	2432	1302	-1325	-521	4277	5202	810	3358

المصدر: سعيد رويجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2009**، (مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي علوم إقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013، ص:26.

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الميزان التجاري في الجزائر كان في حالة فائض خلال الفترة 1990-1993 و هذا يدل على تذبذب الاقتصاد الجزائري ثم بعد ذلك دخلت الجزائر في حالة عجز في رصيد ميزانها التجاري خلال السنتين 1994-1995، ثم رجع الفائض في السنوات الموالية و هذا راجع إلى تغيرات الحاصلة في قيمة الصادرات و الواردات.

2- تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

تطور ميزانن المدفوعات في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 و هي الفترة التي عرفت فيها الدولة الجزائرية عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم (03-10): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-1999

الوحدة مليار دولار

السنوات	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
رصيد ميزان المدفوعات	0.84	0.5	0.23	-0.03	-6.33	-6.336	-2.09	1.17	-1.79	-2.38

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

- شريف عمروشي، **السياسة النقدية و اختلال ميزان المدفوعات**، (مذكرة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير)، جامعة سعد دحلب،البليدة، الجزائر، 2005، ص:178.

نلاحظ من خلال إحصائيات الجدول أن اتسم ميزان المدفوعات بعد سنة 1991 بخسائر في الاحتياطات و زيادة الافتراض، و ارتفاع المديونية الخارجية من 12.5 مليار دولار، و يمكن القول أن برنامج الاستعادة الإئتماني الأول لم يحقق أهدافه المرجوة بالرغم من تحقيق رصيد مدفوعات فائض يقدر بـ 84 مليون دولار.[1]

و أن رصيد ميزان المدفوعات ظل دوما في حالة عجز و قد حقق ميزان المدفوعات عجز في رصيده بلغ (0.03) مليار دولار، نتيجة لانخفاض عوائد المحروقات، و نظرا للاختلالات التي عرضها ميزان المدفوعات أدى بالدولة الجزائرية بالاتفاق مع صندوق الدولي في 12 أفريل 1994، على برنامج الاستعداد الائتماني، ذلك ابتداءا من 1 أفريل 1994 إلى غاية 31 مارس 1995 و يهدف إلى إعادة هيكلة المديونية الخارجية، و إستمر عجز في ميزان المدفوعات قدره 2.09 مليار دولار،و استمر العجز إلى سنة 1997 التي تميزت بتحقيق فائض على عكس السنوات السابقة 1993-1996 و قدر هذا الفائض ب1.17 مليار دولار، إضافة إلى إعادة جدولة الديون و التمويلات المتعددة الأطراف في هذه السنة و ذلك لفك اختلاف المالي الخارجي و تشكيل احتياطات صرف بلغت و لم يدم هذا الفائض طويلا حيث عاد ميزان المدفوعات للعجز مرة

[1]-شريف عمروشي، السياسة النقدية و اختلال ميزان المدفوعات، (مذكرة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير)، جامعة سعد دحلب،البليدة، الجزائر، 2005، ص:178

أخرى سنة 1998 حيث بلغ مقدار العجز 1.79 مليار دولار، و في سنة 1999 بنسبة قدرها (2.38%) و ذلك لتراجع الكبير في عوائد المحروقات.

3- الاحتياطات الدولية (1990-1999): شهدت الاحتياطات الدولية في الجزائر العديد من التغيرات لذا سنفوم بتوضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-11): تطور إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل الاحتياطات	0.7	1.6	1.5	1.5	2.7	2.0	4.4	8.0	6.8	4.4

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- علي بطاهر، **سياسة التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة شلف، ص: 203.

لقد عرفت الإحتياطات الدولية تحسنا غير مسبوق و ذلك نظرا للعوامل الخارجية المساعدة، لإعادة جدولة و تحسين أسعار المحروقات حيث تجاوز سعر البرميل أكثر من 19 دولار أمريكي خلال سنتي 1996-1997مما سمح للجزائر برفع إحتياطاتها الدولية.

إن الإحتياطات التي كانت أقل من 2 مليار دولار لمدة ثماني سنوات التي سبقت برنامج التثبيت (أي من سنة 1986 إلى 1993) عرفت تحسنا غير مسبوق بسبب العوامل الخارجية المساعدة، فإعادة الجدولة و تحسن أسعار المحروقات حيث تجاوز متوسط سعر البرميل أ:ثر من 19 دولار أمريكي خلال سنتي 1997/1996 سمح للجزائر برفع إحتياطاتها الدولية حيث انتقلت من 2.7 مليار دولار إلى 4.4 مليار دولار سنة 1996 ثم لتبلغ سنة 1997 ثمانية مليار دولار رغم التراجع النسبي خلال سنتي 1998-1999 حيث بلغ على التوالي 6.8 مليار دولار و 4.4 مليار دولار و ذلك بين تراجع أسعار المحروقات من جهة ، و إرتفاع خدمة الدين من جهة ثانية.[1]

4- تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1990-1999

أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأن الجزائر خطت خطوات مهمة و قطعت أشواطا كبيرة في طريق تهيئة المناخ الإستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الاموال الأجنبية المباشر FDI المعبرة عن رأس المال الأجنبي الوارد إلى الجزائر.

الجدول رقم (03-12): أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

[1]-علي بطاهر، **سياسة التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة شلف، ص: 203.

الوحدة بالمليون دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر	0.3349	11.638	30	-	-	-	270	260	606.6	291.6

المصدر: ناجي بن حسين، **تحليل و تقييم مناخ الإستثمارات في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009، ص:59.

يمثل الجدول تدفق الإستثمار الأجنبي في الجزائر، حيث حقق خلال الترة (90-1999) مستويات مقبولة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد قامت الجزائر بوضع قانون جديد للإستثمارات بين 1993 بحيث تحفيز الإستثمار الأجنبي و قد قدمت لأجل ذلك عدة كزايا مالية و خلال الفترة 1993، 1995 كان هناك غياب شبه كامل للإستثمارات الأجنبي و يرجع السبب إلى وضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر، أما في الفترة (1996-1999) فقد تميزت بعودة الإستثمارات الأجنبية للجزائر و التي توجهت أغلبيتها إلى قطاع المحروقات و بقيت الجزائر غير جادية الإستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة.

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي للفترة 2000-2014

يحتوي هذا المطلب على المؤشرات التالية:

1- الناتج المحلي الإجمالي

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة معينة، و من خلال دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي يكمن أحد صوره في القوة الاقتصادية و الجداول الموالية تستعرض تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

1-1- معدلات الناتج الداخلي الإجمالي من الفترة 2000-2009: و يتضح هذا التطور من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (03-13): تطور معدل الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو	5479.05	55180.99	57053.03	86018.6	85013.94
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو	102339.1	117169.3	135803.6	170989.3	138119.9

المصدر: نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات)، تلمسان، 2010-2011، ص:202.

يبين في الجدول أعلاه أن الجزائر عرفت في السنوات (2000-2003) نمطا تصاعديا في قيم الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل النمو الإقتصادي سنة 2003 حوالي 6.9% و من جهة أخرى فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس السنة و تفسر

الإرتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات وأعلى نسبة نمو في الفترة 2001-2009 و هي : 8.8 % إضافة لقطاع الفلاحة الذي سجل هو الآخر أعلى نسبة نمو له خلال نفس الفترة و المقدرة بـ 19.5%.

هذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات في الإتجاهين على معدل النمو الإجمالي يعد أمرا منطقيا حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد مكونات الرئيسية للناتج الخام في الجزائر سنة تفوق 40%.

1-2- معدلات الناتج الداخلي الإجمالي من الفترة 2010 إلى 2014: و يتضح هذا التطور من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (03-14): تطور معدلات الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الناتج المحلي الإجمالي	103.99	199.39	207.80	212.45	227.8

المصدر: من إعداد الطالبإعتمادا على:

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، **آفاق الإقتصاد العربي**، الكويت، 2015، ص:11.

2- تحقيق النمو الإقتصادي:

إن معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر هي في حالة تذبذب مستمر و يتضح ذلك من خلال:

1-2- معدلات النمو الإقتصادي من الفترة 2000 إلى 2009: و يتضح هذا التطور من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم(03-15) تطور معدل النمو الإقتصادي خلال (2000-2009)

الوحدة %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو %	2.4	2.1	4.1	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4

المصدر: بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، **السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990-2006)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 41، 2008،ص:26.

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 نسبة 2.4 % فسجلت تراجعا مقارنة بسنة 1999 التي كان يقدر فيها معدل النمو 3.9% رغم السير المالي الذي تحقق سنة 2000 بسبب تحسن أسعار المحروقات غير أنه لم يتحسن لأنه بقي حبيس تقلبات الاقتصادية و استمر النمو في الانخفاض حيث سجل في سنة 2001 معدل 2.1% رغم تحسن أداء القطاع الفلاحي بنسبة 18.7% نتيجة تحسن الظروف المناخية و إعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و لما كانت هذه النسبة غير كافية تزامنا مع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية أدي إلى القيام بتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) و ربما هم ملاحظان تطور معدل نمو الناتج في الجزائر يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية كالمتقلبات الجوية بالنسبة للفلاحة و تقلبات أسعار برميل النفط حيث يجعل سير و تطور القطاعات مرتبط بقدرات الاستراد التي تتأثر بالصدمات الخارجية.[1]

تعتبر النسبة 6.9% أعلى نسبة سجلها معدل النمو في طول فترة الدراسة و هذا بفضل نتائج القطاع الفلاحي الذي سجل نمو قدره 17% سنة 2003 مقابل معدل نمو قدره13.2% 1.3-% سنتي 2001 و2002 على الترتيب ان قطاع

[1]- بن علي بلعزوز، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد41، 2008،ص:26.

المحروقات بقي هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي حيث شكل نسبة 30.6% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2004 مقابل معدل النمو في الانخفاض ليبلغ 5.1% سنة 2005 و استمر في الانخفاض ليصل إلى 2% سنة 2006 في حين عرفت مساهمة قطاعات خارج المحروقات ارتفاعا ملحوظا خصوصا قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي سجل ارتفاعابنسبة 11.6% سنة 2006 و قطاع الفلاحة الذي نمى بنسبة 4.9 % ليرتفع إلى نسبة 3% سنة 2007 ثم سجل انخفاضا آخر 5.6-% و ارتفاع حصة القيمة المضافة للقطاع الصناعي من 0.8% سنة 2007 إلى 4.3% سنة 2008 و استقرت وتيرة النمو غند السنة 2009.[1]

2-2- تطورات معدلات النمو الاقتصادي من الفترة 2010-2014: و يتبين ذلك من خلال الاحصائيات التالية:

الجدول رقم (03-16): تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة %

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي %	2.1	2.83	3.3	2.81	3.84

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على :

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، **آفاق الإقتصاد العربي**، الكويت، 2015، ص: 06.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات النمو الإقتصادي كانت في حالة تذبذب من سنة إلى أخرى، فكانت في حالة تباطؤ خلال سنة 2010 بنسبة تقدر بـ 2.1% و سنة 2011 بـ 2.83%، أما فيما يخص عام2012 نجد أن هذا المعدل إرتفع بنسبة 3.3% ثم إنخفض سنة 2013 بنسبة 2.81% وبعدها بنسبة 3.84% عام 2014 فمن هذه المعدلات نستنتج ان خلال الفترة 2010-2014 هناك ارتفاع في معدلات النمو الإقتصادي من خلال البرنامج الخماسي هذه الفترة، فتوقعت السلطات استمرار ارتفاع معدلات النمو سنة 2015 – 2016 بنسب 3.99% و 3.83 % على التوالي فنستنتج كذلك معدلات النمو سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 هو 1.03% و هذا يعني تحسن اقتصاد الجزائر.

3-إستقرار مستوى الأسعار و التحكم في التضخم:

إن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى فساد البنية الاستثمارية من خلال تدني الثقة في العملة المحلية و الجداول التالية توضح معدلات التضخم في الجزائر.

3-1- تطور معدل التضخم في الجزائر خلال 2000-2009: و يتبين ذلك من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (03-17): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال 2000-2009

الوحدة %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	0.34	4.2	1.4	2.58	3.6	7.6	2.5	3.5	3	4.2

المصدر: نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات)، تلمسان،2010-2011، ص:205.

[1]-بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، مرجع سابق، ص:26.

نلاحظ من خلال الجدول في الفترة 2000-2009 بدأ التحكم في معدلات التضخم حيث نلمس انخفاضا ظاهر فبالرغم من أنه ظل يتأرجح بين 0.34% في سنة 2000 إلى 4.2% في سنة 2009 إلا أنه لم يتجاوز 5% طيلة هذه الفترة، و ترجع هذه النتائج المشجعة إلى الاجراءات المتخذة من طرف السلطات حيث انخفضت وتيرة التوسع النقدي، بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي و التحكم في السيولة الاقتصادية، لكن هذه الإجراءات إلا أنه يجب بذل المزيد من المجهودات حتى تصبح الجزائر من الدول المنعدمة التضخم.

2-3- تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010 -2014: و يتبين ذلك من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (03-18): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدلات التضخم	3.9	4	8.9	3.3	3.2

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

- طارق قندوز، التضخم و دوران رصيد الميزان التجاري في حلقة مقرغة مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، 6 ماي 2015، ص:2.
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، آفاق الإقتصاد العربي، ص:16.

الملاحظ في الجدول ان تباطؤ المستوى العام للأسعار بلغ سنة 2010 نسبة 3.9% إذ يبقى تراجع الضغوط التضخمية في الجزائر خلال هذه السنة إنكماش مستويات الطلب المحلي و تراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية و الأساسية و المحاصيل الزراعية و المعادن بدرجة يبقى منخفض بكثير مقارنة ببلدان منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط المقدرة عند 6% و عند كافة البلدان الناشئة تعادل 6%، المتوسط العالي للتضخم هو 3.74% نهاية سنة 2010.

و عاودت وتيرة التضخم الإرتفاع بشكل طفيف عام 2011 إلى حدود 4% ليس هنا النمو السريع لارتفاع الكتلة النقدية في عام 2011، إضافة إلى المستوى العام لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة.[1]

إرتفع معدل التضخم سنة 2012 إلى 8.9% بشكل كبير ثم انخفض سنة 2013 و 2014 و هذا راجع مباشرة إلى عدم إستقرار مستوى الأسعار خلال البرامج المطبقة من طرف الدولة الأمر الذي كان وراء الارتفاع المذهل خلال سنة 2012، و تقول توقعات معدلات التضخم في الجزائر احتمال ارتفاع معدل التضخم إلى 4% سنة 2015 و يبقى على نفس المستوى سنة 2013.

4- تخفيض البطالة: عند انخفاض أسعار البترول في الثمانينات ظهر ما يسمى بمشكل البطالة في الجزائر و بشكل سريع ارتفعت معدلات البطالة و بعدها بدأت تنخفض في السنوات الأخيرة.

4-1- معدل البطالة في الجزائرمن 2000- 2009: و يتبين ذلك من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (03-19): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2009

الوحدة %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	23.7	13.7	17.3	15.6	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	11.2

المصدر: نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات)، تلمسان،2010-2011، ص:211.

[1]- طارق قندوز، التضخم و دوران رصيد الميزان التجاري في حلقة مقرغة مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، 6 ماي 2015، ص:2.

من خلال الجدول نجد أن منذ سنة 2001 تم إنشاء عدد كبير من مناصب العمل تجاوز 3 مليون منصب حسب وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي و قامت الدولة بعدة تعديلات على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمينات عن البطالة و الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة فقدمت عهدة تسهيلات تسمح للشباب بإنشاء مؤسسات ذات أحجام مهمة، فبفضل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تم إنشاء أكثر من 90000 مؤسسة مصغرة تشغل 300000 عامل، إضافي إلى برنامج عقود إدماج الشباب الذي تم طرحه في سنة 2008 للشباب الذي يبحث عن عمل من 18 سنة إلى 35 سنة علما أن 120000 حاصل على شهادات جامعية يقبلون على سوق العمل، بإضافة إلى المتخرجين من معاهد التكوين المهني الذين يتجاوز عددهم 500000 طالبا سنويا.

الاستنتاج الأخير من الجدول أن معدلات البطالة في الجزائر تتراجع بشكل كبير و هذا راجع لتوفيره مناصب العمل في السنوات الأخيرة أي2009.

4-2- معدلات البطالة خلال الفترة 2010-2014: و يتبين ذلك من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (03-20): يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدلات البطالة	10	9.8	9.7	9.3	9

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- التقرير الاقتصادي العربي صندوق النقد العربي 2012، التطورات الاقتصادية و الإجتماعية نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية، 2011، ص:46.
- حبيب قنوني و آخرون، البطالة و التضخم في الجزائر بين ظاهرتين 1990-2013، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، بسكرة، العدد11، 2014، ص120
- تصفح الموقع: http://www.akhersaa-dz.com/watani/84169.html?print خبراء صندوق النقد الدولي، يؤكدون استمرار تراجع نسبة البطالة في الجزائر ، 18 ماي 2013، 08:30.
-

قد أبرز هؤلاء الخبراء عقب مهمة قاموا بها للجزائر من 25 أفريل إلى 02 ماي الجاري استقبلوا خلالها من طرف مسؤولي وزارة العمل و الضمان الاجتماعي مواصلة انخفاض نسبة البطالة لا سيما لدى الشباب مؤكدا بذلك الاتجاه العام الذي كشفت عنه الدراسات السنوية التي أجراها الديوان الوطني للإحصاء حسبما علم لدى الوزارة، للإشارة فقد انتقل المعدل العام للبطالة في الجزائر من 72.7 بالمائة عام 2000 إلى 10 بالمائة عام 2011 في حين تراجع معدل البطالة للشباب لفئة ما بين 16-24 سنة من 54.07 بالمائة إلى 22.4 بالمائة خلال ذات الفترة (2000-2011) ما يعني انخفاضا بأكثر من النصف في مدة زمنية لا تتعدى 11 سنة. كما سجلت نسبة البطالة لدى الجامعيين هي الأخرى تراجعا ملحوظا في 2011 حيث انخفضت إلى 16.1 بالمائة مقابل 21.4 بالمائة سنة 2010. و كان صندوق النقد الدولي قد توقع في تقريره الأخير حول الآفاق الاقتصادية العالمية الذي نشر في شهر أفريل المنصرم أن تتراجع نسبة البطالة في الجزائر من 9.7 بالمائة في 2012 إلى 9.3بالمائة في 2013 ثم إلى 9 بالمائة في2014. و يعد مستوى البطالة لدى الشباب في الجزائر في نهاية فترة التعديل الهيكلي متقاربا مع المعدل الحالي المسجل على مستوى البلدان الأوروبية التي تعاني ازمة من حيث معدل البطالة لدى الشباب الذي بلغ ذروته شهر فيفري الماضي بما يفوق 60 بالمائة في اليونان و ما يقارب 56 بالمائة في اسبانيا بحسب معطيات منظمة الإحصاء الأوروبية.

و حددت هذه النسبة بما يقارب 24 بالمائة في منطقة اليورو في فيفري 2013 مقابل 22.6 بالمائة في 2012 . و أفاد تقرير لمنظمة العمل الدولية الذي نشر شهر ماي الجاري ان نسبة البطالة لدى الشباب ارتفعت إلى 24.9 بالمائة خلال الفترة من 2008 إلى 2012 في البلدان المتطورة و الاتحاد الأوروبي بينما بلغت 18.1 بالمائة في 2012 ليسجل بذلك مستوى ثابت منذ عشر.

المطلب الرابع: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي للفترة 2000- 2014

يحتوي هذا المطلب على المؤشرات التالية:

1- وضعية الميزان التجراي الجزائري خلال الفترة 2000-2009:

و هوعبارة عن المعاملات التجارية التي قامت بها الجزائر مع العالم الخارجي خلال الفترة 2000 -2009 و الجدول التالي بين سيرة هذه المعاملات

1-1- الميزان التجاري من 2000 إلى 2010: و يتبين ذلك من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (03-21) يمثل تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2009

الوحدة مليون دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20044	21631	27631	39479	29294
الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	44395	54741	60136	79298	45194
الميزان التجاري	12858	9192	68016	11078	13775	24351	33285	32532	39819	5900
معدل التغطية%	240.171	192.47	156.76	181.85	175.24	221.49	255.13	217.64	200.86	154.28

المصدر: ازايري بلقاسم، **إنعكاسات و تحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورو- متوسطية**، الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة البليدة، 21-22 ماي، 2002.

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال سنتي 2000 و 2002 و الذي نتج عن تذبذب الواردات مقابل التزايد المستمر للصادرات خلال هذه الفترة، و هو ما يظهره معدل التغطية، كما أن الفائض المسجل في سنة 2000 الذي وصل إلى 12858مليون دولار راجع إلى ارتفاع في أسعار النفط و استقرار الواردات، حيث استفادت الجزائر من الطفرة المستمرة في أسعار النفط منذ عام 1999، مما أسفر عن إرادات للدولة لا سابقة لها، و عن تراكم هائل من صافي الأصول بعملات أجنبية ثم بعد ذلك شهد هذا الفائض تزايدا مستمرا خلال سنوات 2003-2009و هو ما يعكس زيادة قيمة صادرات النفط الخام الجزائرية إلى 74.5 دولار أمريكي للبرميل عام 2007، مقابل 65.7 دولار في عام 2006

فبالنسبة للصادرات الجزائرية إلى جانب الصعوبات المتمثلة في المواصفات القياسية و معايير الصحة والسلامة و مواعيد دخول السلعة و نظام الحصص و الرسوم الجمركية .....الخ.

مما يضعف تنافسية المنتجات الجزائرية أمام مثيلاتها الأروبيةو يدفع الاتحاد إلى تغير اتجاه وارداته من الجزائر إلى دول أخرى.[1]

2-وضعية ميزان المدفوعات:

يكون ميزان المدفوعات في ثلاث حالات إما في حالة فائض أو في حالة عجز و أخيرا في حالة التوازن و نوضح ذلك من خلال إحصائيات ميزان المدفوعات.

2-1- تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2010-2014: و يتبين ذلك من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (03-22): تطوير الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة مليون دولار أمريكي

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2010	57053	40472	16581
2011	73489	47247	26242
2012	73981	46801	27180
2013	65917	54852	11065
2014	95662	33058	62604

المصدر من إعداد الطالب بناءا على ما يلي:

- إحصائيات الوطنية لتطوير الإستثمار، حصيلة التجارة الخارجية،6 ماي 2015، ص:02.

كان الميزان التجاري سنة 2010 في حالة فائض يقدر بـ 16581مليار دولار أمريكي مقابل 5900 مليار دولار في عام 2009 أي أن قيمة الصادرات إرتفعت بنسبة 25 مليار دولار و بلغت 57053 مليون دولار مقابل 45194 مليون دولار في العام الماضي ، إرتفعت الواردات الجزائرية بنسبة 2.34% و بلغت 40472 مليون دولار مقابل 39292 مليون دولار في سنة 2009 أما في سنة 2011 تطور الميزان التجاري و حقق فائض بأزيد من 26242 مليار دولار خلال سنة 2011 مقابل 16.58 مليار دولار سنة 2010 أي بارتفاع قدره 62.46% حيث بلغت الصادرات 73487 مليار دولار مقابل 57053 مليار دولار في 2010أي بارتفاع 28.63% و بلغت الواردات 47247 مليون دولار مقابل 40472 مليون دولار في 2010 أي زيادة قدرها 14.78% و يرجع تحسن التجارة الخارجية في 2011 إلى ارتفاع صادرات المحروقات بزيادة 41%

[1]-: ازايري بلقاسم، إنعكاسات و تحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورو- متوسطية، الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة البليدة، 21-22 ماي، 2002.

حيث انعكس التوجه الإيجابي للصادرات و يحقق كذلك في سنة 2012 فائضا تجاريا قدره 27.18 مليار دولار، هذا الارتفاع الطفيف في الفائض التجاري يرجع إلى الاستقرار النسبي لتدفق الواردات و الصادرات، بلغت الصادرات 73.98 مليار دولار أي زيادة 0.67%، أما فيما يخص الواردات فقد وصلت إلى 46.8 مليار دولار، و في سنة 2013 فقد حقق الميزان التجاري انخفاض طفيف مما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات بـ 65917 مليار دولار، ففي سنة 2014 حدث أمر غير متوقع و هو انخفاض أو عجز الميزان التجاري و الذي كان ذو القيمة 62604 مليار دولار، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات 95662 مليار دولار و إنخفاض قيمة الواردات عن ما كانت عليه في السنوات السابقة بقيمة 33058 مليار دولار.[1]

1-3- ميزان المدفوعات في الجزائر من 2010 إلى 2014: و يتبين ذلك من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم(03-23): يبين تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2014

الوحدةمليون دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد ميزان المدفوعات	15.58	20.14	20.06	0.13	5.88

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، إحصائيات النقدية و المالية، على الموقع: www.bank-of-algerie.dz، العدد 18 ،جوان 2012، ص:15.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، إحصائيات النقدية و المالية، على الموقع: www.bank-of-algerie.dz، العدد 20 ،ديسمبر، 2012، ص:15.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، إحصائيات النقدية و المالية، على الموقع: www.bank-of-algerie.dz، العدد 22 ،جوان 2013، ص:15.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، إحصائيات النقدية و المالية، على الموقع: www.bank-of-algerie.dz، العدد 25 ،مارس 2014، ص:15.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، إحصائيات النقدية و المالية، على الموقع: www.bank-of-algerie.dz، العدد 29 ،مارس، 2014، ص:15.

[1]-نجاح سلامة، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري،(مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص:93-94.

نلاحظ من خلال الجدول أن ميزان المدفوعات سجل فوائض مهمة خلال السنوات 2010و 2011 و 2012 بمعدلات 15.58% و 20.14 % و 12.06% على التوالي و هذا راجع إلى تراكم إحتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط و بعدها إنخفض هذا الفائض سنة 2013 بنسبة 0.13% و في سنة 2014 كان ميزان المدفوعات عجز بنسبة 5.88.

3- إحتياطات الصرف الأجنبي:

لقد إرتفعت إحتياطات الصرف الدولية بشكل كبير خلال المرحلة الممتدة من2000 إلى 2009، وهو ما يمكن أن يشكل حماية للحساب الخارجي إذا إنخفضت أسعار النفط بشكل سريع وغير متوقع.

3-1- إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009: ويتبين ذالك من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (03-24): تطور إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009.

الوحدة مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الإحتياطات	11.9	17.98	23.94	32.94	32.11	43.11	56.18	110.03	110.08	120

المصدر: بلقاسم زايري،**كفاية الإحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة وهران،العدد7،ص:70

نلاحظ من خلال الجدول أن الإحتياطات الصرف في تزايد مستمر خلال الفترة 20000-2009 حيث قفزت الإحتياطات من17.96 مليار دولار أمريكي إلى 110.3 مليار دولار سنة 2001 حيث تضاعف بشكل كبير خلال السنوات الموالية إلى غاية 2009، وهو الأمر الذي عزز الملائمة المالية ودعم المركز المالي للجزائر تجاه الخارج.

3-2- إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014: ويتبين ذالك من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم(03-25): تطور إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014

إجمالي الإحتياطات	130	180.2	190.07	194.0	190.2

المصدر: عبد العزيز طيبة، **فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم إحتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2010**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية، شلف، العدد 12، جوان 2014.

نلاحظ من خلال الجدول كذلك هناك تزايد مستمر في إحتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2010-2013 وهذا راجع إلى تعزيز الملائمة المالية ودعم المركز المالي للجزائر تجاه الخارج أما في سنة 2014 فقد تراجع قليلا.

4- الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014: أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بأن الجزائر خطت خطوات مهمة وقطعت أشواطا كبيرة في طريق تهيئة المناخ الإستثماري الملائم لإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ويتضح ذالك من خلال الإحصائيات التالية:

3-3- تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة2000-2009: ويتبين ذالك من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم(03-26): أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000-2009)

الوحدة بالمليون دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009

صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر	483	1196	1065	633.7	881.9	1081.3	1795.4	1661.6	2593.6	2746.4

المصدر: كريمة قودري **الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر**، (مذكرة ماجيستر، تخصص مالية دولية)،جامعة أبي بكر بالقايد ، تلمسان ، 2011 ، ص 74

من خلال الجدول نجد تعدد الدول المستثمر في الجزائر خلال الفترة (2000-2005) سواء كانت دولا أجنبية أو عربية ، حيث يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة ، إلا أن أهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل الشراكات متعددة الجنسيات ، خاصة في قطاع المحروقات ، في حين ظلت القطاعات الأخرى دون المستوى المطلوب و ظلت تدفقات إستثمارات المباشرة في ارتفاع مستمر.[1]

2-4- تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010-2012 : و يتبين ذلك من خلال الإحصائيات التالية :

الجدول رقم (03-27) : تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010-2012

الوحدة بالمليون دولار أمريكي

[1]-: كريمة قودري الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر، (مذكرة ماجيستر، تخصص مالية دولية)،جامعة أبي بكر بالقايد ، تلمسان ، 2011 ، ص 74 .

السنة / المؤشر	2010	2011	2012
إستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم	2.264	2.571	1.484
إستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول العالم	220.2	534	576

المصدر: المؤسسة العربية اضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، الإستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة ، العدد الأول ، الكويت، مارس 2014 .

نلاحظ من خلال الجدول أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر لقد حققت إرتفاع هائل يصل إلى 534 مليون دولار سنة 2011 و 576 مليون دولار سنة 2012 و هذا راجع إلى سياسة الإنتعاش المنتهجة للسلطات الدزائرية من خلال ترقية الإستثمار ، أما فيما يخص الواردات كانت تنخفض من سنة إلى أخرى و بنسب متفاوتة .

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990- 2014 حيث مر اقتصاد الجزائر منذ الاستقلال بمراحل متدهورة و كان ذلك بعد و الذي خلف ارتفاع البطالة و إنخفاض في الدخل حيث لم يكن الإعتماد على المخططات التنموية و هذا بسبب الإستدانة من الخارج.

و إستنتجنا من خلال هذه الدراسة في الفترة 1990 – 1999 أن الجزائر هدفت إلى مكافحة التضخم في البداية على حساب البطالة و بعدها تخلت على أولوية مكافحة التضخم و حاولت معالجة البطالة لأن ذلك كان بالغ الأهمية، أما خلال الفترة برنامج الإنتعاش و دعم النمو الإقتصادي 2001-2006 قامت بتنشيط الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق مع السماح بمعدلات التضخم مرتفعة بالرغم من إقتصاد الجزائري في تلك الفترة حقق معدلات تضخم و بطالة منخفضة بالإضافة إلى معدلات نمو مرتفعة و سجل الحساب الجاري فائض و هذا دليل على تحسن الاستقرار الإقتصادي، أما في الفترات 2010 إلى 2014 نجد ارتفاع معدلات التضخم و إنخفاض البطالة كما نجد أن هناك ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي و إرتفاع رصيد ميزان المدفوعات.

الخاتمة

الخاتمة

و عند العودة الى السؤال المشكل الدي انطلقنا منه وبعد عرضنا و تحليلنا للسياسات التجارة الخارجية يمكن القول باننا وصلنا الى الإجابة عن ما هو مسلم به و ما هو بديهي كحل للمشكل المطروح و عليه

تعتبر السياسة الحيمائية من اهم سياسات التجارة الخارجية التي تؤدي برفع الاقتصاد المحلي و هي المتعامل بها حاليا في الاقتصاد الجزائري و بها نحصل على ميزان مدفوعات موجب.

فالسياسة الحيمائية هي طريقة و أسلوب للحفاظ على الاقتصاد المحلي من المنافسة الأجنبية و تشجيع المنتج المحلي و بدلك الوصول الى الاكتفاء الذاتي المحلي الدي بدوره يوصل الى التصدير.

و من خلال الدراسة التي قمنا بها استخلصنا ان السياسة الحيمائية المتعلقة بالتجارة الخارجية تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية و توفير للاقتصاد المحلي ما يحتاج اليه من سلع و خدمات من خلال الإنتاج المحلي

لكن نشير في القول بانه لا يمكن في وقتنا الحالي ان تنفرد دولة عن العالم الخارجي لأنه من الصعب ان توفر دولة جميع السلع و الخدماتلأشخاصها

و تعتبر التجارة الخارجية بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية و أداة تعكس الواقع الحالي للهياكل الاقتصادية و الإنتاجية للدول النامية و مدى استقلالها او تبعيتها للدول المتقدمة كما يمكن تقديمها على انها الشريان الأساسي الدي يربط بين الدول المختلفة بحيث تتيح للمحافظة على توازن ميزانها التجاري و لكن ما نلمسه في هدا المجال انه و باختلاف استراتيجيات و السياسات متضحة فانه من المستحيل و الصعب تحقيق التوازن بين الصادرات و الواردات او ما يسمى بميزان المدفوعات

النتائج:

-تلعب السياسة الحمائية دورا هاما في تفعيل النشاط الاقتصادي لي أي بلد

-التجارة الخارجية هي المحرك الساسي لقام التبادل وفك العزلة

-تفصيل الأداء الاقتصادي في خلال اثر سياسات تجارية ودورها من خلال اتباع احد أنواع سياسات التجارية

-تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق الذكاء الاقتصادي و اليقظةالاستراتيجية.

-تفعيل دور الدولة في وضع قيود عن طريق السياسة الحمائية.

-تراجع الواردات بفضل سياسة تراخيص الاستيراد.

توصيات :

-ضرورة تعزيز و تطوير سياسات التجارة الخارجية.

-العمل على تفادي سلبيات السياسة الحمائيةو إعادة صياغتها وفق متطلبات عالمية.

-تشجيع الإنتاج المحلي لكي ينافس المنتج الأجنبي.

المراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية

الكتب:

1. أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا،1982 ،
2. ابن منظور. لسان العرب، الرازي ، المصباح المنير
3. اقتصاديات الحجم الكبير مفهوم تم تطبيقه في الأساس في مجال التصنيع فحواه أنه كلما زاد حجم المشروع كلماحقق إنتاجا أكبر بتكلفة أقل على عكس المشروع صغير الحجم .
4. جودة عبد الحق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 1992 الطبعة الرابعة،
5. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكائي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1992
6. جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ص185.
7. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996،.
8. د. صبحي تادرس قريصة، النقود و البنوك و العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، 1981،
9. د.سامي عفيفي، دراسات في الاقتصاد الدولي،
10. د.هاشم حيدر، التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات، مصدر سابق.
11. د.هاشم حيدر، التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات، معهد الانماء العربي،1988 .
12. سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثاني، 2005
13. سكينة بن حمودة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة.
14. الشوكانين محمد بن علي ، نيل الأوطان من أحاديث سيد الأخيار شرح ملتقى الأخبار، دار الجيل. بيروت (1973م5-/342.)
15. الصادق بوشناقة، الآثار المحتملة لانظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في قطاع صناعة الأدوية (أطروحة الدوكتوراه غير منشورة)جامعة الجزائر.2007/2006،
16. طالب محمد عوض، التجارة الدولية، نظريات و سياسات، دار وائل للنشر، الأردن 2004..

17. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر. 2002.

18. عبد العزيز عبد الرحيم سلمان، التبادل التجاري، الأسس، العولمة و التجارة الالكترونية، دار الحامد، الطبقة الأولى، عمان الأردن.

19. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007،.

20. عبد المنعم مبارك، محمود يونس، اقتصادياتالنقود و التجارة الدولية، دار الجامعة، الاسكندرية، 1996،.

21. فليح حسن خلف، التحويل الدولي، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.

22. فؤاد حيدر، علم الاقتصاد العام، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، مصر، 2001 ،.

23. كمال العقريب، أثر تغيير سعر الصرف عهلى ميزان المدفوعات، مذكرة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة دحلب البليدة، الجزائر، 2005/ 2006.

24. لجنة وزارة الأوقاف. الموسوعة الفقهية151/10.

25. مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلي الحقيقية، بيروت لبنان، 2003،.

26. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، بدون دار النشر، الاسكندرية، 2007،.

الأطروحات:

1. محمد الأمين زاهي، أثر الإصلاحات الإقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية و إنضمامها إلى - 2007 - OMC 1994،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية)، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009 - 2008 .
2. عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطوير التجارة الخارجية حالة الجزائر، (أطروحة مقدمة لنيل درجة دوكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر،– 2002 2003.
3. مسعود قريز، التجارة الخارجية بين التقييد و التحرير حالة الجزائر،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم- التسيير)الجزائر،– 2000 2001.

4. زهير عماري، تحليل اقتصادي قياس ي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائر خلال الفترة 2009 - 1980 - ،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 - 2013 .
5. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، - 1970 - 2012،(أطروحة لنيل شهادة الدوكتوراه في علوم التسيير، جامعة أي بكر بلقايد، تلمسان، 2013 –
6. بلال مومو، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2011، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي)، جامعة قاصدي مرباح، 2013/2012
7. نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات)،تلمسان، 2010-2011.
8. ملاك قارة، إشكالية الإقتصادغير رسمي في الجزائر مع عرض و مقارنة تجارب: المكسيك،تونس و السينغال، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإتصادية)، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010،

مواقع الأنترنت:

1. http://www.akhersaa-dz.com/watani/84169.html?print .
2. http://www.bank-of-algeria.dz .